قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط
عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية
(دراسة تطبيقية)

إعداد
الدكتور/ تامر سعيد عبدالمنعم محمد
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة
معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

١ – مشكلة البحث :

تعتبر النقدية المتوفرة من أنشطة التشغيل المصدر الأساسي للتدفقات النقدية المستدامة، فهذا المصدر هو الذى يزود إدارة المنشأة بالنقود التي تمكنها من مقابلة الاحتياجات الاختيارية وتشمل إعادة الاستثمار وسداد الديون وتخفيضها وعمليات شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح. وعلى عكس النقدية المتولدة من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية فإن التدفقات النقدية التشغيلية تأتى من مصدر متجدد وهو العمليات .

وتمثل التدفقات النقدية التشغيلية أهمية كبرى للحكم على نوعية الأرباح التي تحققها المنشأة من ناحية، والحكم على الصحة المالية من ناحية أخرى. فكلما صارت التدفقات النقدية التشغيلية في اتجاه واحد من صافى الدخل أمكن الحكم على الدخل من نوعية جيدة، أما إذا كانا في اتجاهين متضادين فإن ذلك قد يشير إلى إتباع أساليب المحاسبة الابتكارية، وأن نوعية الدخل رديئة .

وإزاء ذلك، فإن هبوط التدفقات النقدية التشغيلية يعد من أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة. فأي هبوط في هذه التدفقات إلى أقل من المستوى المتوقع له آثار سلبية على المستثمرين والمديرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمنشأة حيث لا تتمكن المنشأة من دفع الأرباح للمساهمين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها [١].

وتستخدم المنشأة في مواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثم تجنب الوقوع في الأزمات المالية، عدة أدوات أهمها الاحتفاظ بالنقدية Cash Holdings، والتحوط التشغيلي Operating Hedging، وخطوط الائتمان وغيرها. فالأرصدة النقدية التي تحتفظ بها المنشأة تعد بمثابة منطقة عازلة لمواجهة العجز النقدي في المستقبل [٢]. والتحوط التشغيلي يتم باستخدام المشتقات المالية كعقود الخيارات والعقود المستقبلية والآجلة وغيرها .

وهذه الأدوات باستثناء الأرصدة النقدية تتضمن تكاليف ضمنية Explicit Costs من ناحية، وتتطلب خبرة عملية ومالية لتنفيذها من ناحية أخرى[٣] . وفى المقابل فإن إدارة المخاطر المبنية على أساس محاسبي كالتحفظ المحاسبي تتضمن تكلفة وخبرة أقل [٤]. فإذا كان التحفظ المحاسبي يخفف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، فإنه سيوفر أداة لإدارة المخاطر منخفضة التكلفة تستخدم لإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، كما أنه ينطوي على خبرة أقل حيث يمارس المحاسبون درجة معقولة من الحذر عند الاعتراف بالمعاملات التي تخضع لظروف عدم التأكد.

وإذا كان التحفظ المحاسبي قد تم استبعاده عام ٢٠١٠ كأحد الخصائص النوعية الضرورية في المعلومات المحاسبية على أساس أنه يتعارض مع الحيادية Neutrality وذلك بموجب المشروع المشترك لصياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فإنه نظراً للضغوط التي تعرض لها مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد تم إعادة مفهوم التحفظ مرة أخرى إلى الإطار المفاهيمي الدولي اعتبارا من مارس ٢٠١٨ .

وفى رأى الباحث، أنه إذا كان للتحفظ المحاسبي تأثير في تقليل مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، فإن الدور المستمر للتحفظ المحاسبي في المحاسبة المالية قد يكون له ما يبرره .

إن فحص واختبار أثر التحفظ المحاسبي في إدارة المخاطر مرتبط أيضاً بمنافع وتكاليف التحفظ المحاسبي والدور المستمر له كأحد الدعائم الأساسية في المحاسبة المالية .

إن إدارة المخـاطر باسـتخدام مفهـوم الـتحفظ المحاسـبي الـذى يعجـل بـالاعتراف بالمصاريف ويؤجل الاعتراف بالإيرادات قد يساعد في التخفيف من مخاطر هبوط التدفقات النقديـة التشـغيلية مـن خـلال تعزيـز مراقبـة المسـتثمرين، وتقييـد الإدارة فـي ممارسـة إدارة الأرباح، وتحفيز عقود الائتمان من خلال منع المنشأة من المبالغة في نتائج أدائها المالي بما يحقق الضرر بمصالح الدائنين [٥] .

فعن طريـق نقـل المعلومـات المتعلقـة بـأداء المنشـأة والمخـاطر فـي الوقـت المناسـب للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمنشأة، فإن التحفظ المحاسبي يعزز من مراقبـة عمليات المنشأة وأنشطة إدارة الأرباح التي تقلل من الصدمات التشغيلية، وهو مـا يتطلـب فـي نفس الوقت تحفيز المديرين عن الأداء المصاحب لأنشطة تخفيض المخاطر [٦] .

كذلك لا يشجع التحفظ المحاسبي على المبالغة في الأرباح، وبالتـالي فهو يعزز من قابليـة المعلومـات المحاسـبية للتحقـق [٧] ، وبالتـالي يعـزز مـن مصـداقية التقـارير الماليـة للمنشأة وتقليل مخاطر الإفلاس [٨] ويسـهل ذلك أكثر من ملاءمـة شروط التعاقد (كانخفـاض معدلات الفائـدة فـي عقـود الـديون)، كمـا أنـه يناسـب أكثـر العلاقـات التجاريـة (كعقـود المبيعـات طويلـة الأجـل)، ومـن ثـم المسـاعدة فـي التخفيـف مـن قلـة الاسـتثمارات، وتقليـل صـدمات وقلـة التدفقات النقدية التشغيلية السالبة .

وقد ذهبت دراسة Luo and Watts (2011) [٩] إلـى أن الـتحفظ المحاسـبي يحسن الربحية من خـلال تعزيـز مراقبـة الاسـتثمارات والتخفيـف مـن نقـص رؤوس الأمـوال خـلال فتـرات الأزمـات الماليـة مـن خـلال تعزيـز قـدرة الاقتـراض، وهـو مـا يشـير إلـى أن الـتحفظ المحاسبي من المحتمل أن يخفف من مخـاطر هبـوط التدفقات النقديـة التشـغيلية مـن خـلال تحسين كفاءة الاستثمار. وفـى المقابـل ذهبـت دراسـة Gigler et al. (2009) [١٠] إلـى أن التحفظ المحاسبي يقلل الانتهاكات التي قد تـؤدى إلـى تصـفيات غيـر فعالـة للمشـروعات ذات القيمـة الحاليـة الصـافية الإيجابيـة ممـا يسـبب تـدنى الاسـتثمار وقلـة التـدفقات النقديـة التشغيلية. كذلك ذهبت دراسة Gao and Liang (2011) [١١] إلى أنه بإضعاف ردود فعل معلومات سعر السهم، وارتفـاع جـودة التقـارير الماليـة (بمـا فـي ذلـك التقـارير المتحفظـة)، تضـعف كفـاءة الاسـتثمار وتخصـيص المـوارد ممـا يـؤدى إلـى ارتفـاع مخـاطر هبـوط التدفقات النقدية التشغيلية.

وفى إطار ما سبق، فإن جوهر هذه الدراسة ينصب على إيضاح تأثير استخدام التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

ويمكن إبراز مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١/١ ما هو مدى استخدام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) عند إعداد تقاريرها المالية ؟

٢/١ هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف نوع القطاع الذى تنتمى إليه الشركة ؟

٣/١ ما هو تأثير استخدام التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟

٢ – أهداف البحث :

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة أهدافه فيما يلى :

١/٢ تحديد طبيعة ومقاييس كل من التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

٢/٢ قياس مستوى التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) عند إعداد التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

٣/٢ المقارنة بين مستوى التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) على مستوى القطاعات التي تنتمى إليها الشركات المذكورة .

٤/٢ قياس تأثير استخدام التحفظ المحاسبي (المشروط وغير المشروط) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المذكورة .

٣ – أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الناحية العلمية في أنه يتناول قياس مستوى التحفظ المحاسبي بنوعيه عند إعداد التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية واختبار تأثيراته على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية لهذه الشركات. وبالتالي فإن هذه الدراسة تشكل إضافة علمية لأدبيات التحفظ المحاسبي عن طريق توثيق الارتباط بين التحفظ المحاسبي ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، والجمع

بين نظريات إدارة المخاطر ونظرية التحفظ المحاسبي، أما الأهمية العملية للبحث فترجع إلى عدة جوانب أهمها ما يلى :

١/٣ تقديم دليلاً عملياً على تأثير التحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٣ تمكين إدارة المنشآت من تقدير الحاجة إلى تحليل المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية بعناية لتعزيز سياسات وقرارات الأعمال بشكل أفضل وبفعالية أكبر .

٣/٣ تمكين المستثمرين من تقييم حجم وتوقيت وظروف عدم التأكد المتعلقة بالمتحصلات النقدية التشغيلية المتوقعة .

٤/٣ تقديم معلومات تحليلية يمكن أن يستفيد منها المسئولين عن بورصة الأوراق المالية في مصر .

٥/٣ مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم موقف المنشأة من السيولة قصيرة الأجل، وسداد التزاماتها في مواعيدها إلى جانب اختبار مدى جودة الأرباح .

٤ – حدود البحث :

يقتصر البحث على إبراز دور التحفظ المحاسبي بنوعيه واستخدامه كأداة محاسبية في إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فيما عدا الشركات المالية نظراً لإتباعها لمعالجات محاسبية خاصة، كما يقتصر البحث عن الفترة من عام ٢٠١٦ – ٢٠١٨ باعتبار أن هذه الفترة شهدت تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة الذى بدأ اعتبارا من أول يناير ٢٠١٦ .

٥ – منهج البحث :

أعتمد الباحث في إعداد بحثه على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك اتساقا مع الدراستين النظرية والتطبيقية. فتهتم الدراسة النظرية باستقراء الأطر الفكرية في أدبيات التحفظ المحاسبي وأدبيات إدارة المخاطر، والجمع بين نظرية التحفظ المحاسبي ونظريات إدارة المخاطر. أما الدراسة التطبيقية فتهتم بقياس مستوى ومعنوية التحفظ المحاسبي بنوعيه عند إعداد التقارير المالية بالتطبيق على بيانات عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ – ٢٠١٨ والتوصل إلى مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى كل قطاع ثم على مستوى العينة ككل، ثم

قياس تأثير استخدام مستوى التحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ثم اختبار فروض البحث باستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة اعتمادا على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لهذه الشركات، والتوصل إلى نتائج تحقق الهدف من البحث .

٦ – خطة البحث :

تتضمن خطة البحث الأقسام التالية :

القسم الأول : تحليل الدراسات السابقة واستنباط فروض البحث.

القسم الثاني : الإطار النظري للبحث .

القسم الثالث : الدراسة التطبيقية.

وينتهى البحث بالنتائج والتوصيات .

القسم الأول
الدراسات السابقة واستنباط فروض البحث

١ – الدراسات السابقة :

يتناول الباحث فيما يلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي أمكن للباحث الرجوع إليها وذلك على النحو التالي :

١/١ دراسة **(Kwon et al., 2006)** : [١٢]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتفسير الفروق الجوهرية بين مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذى تنتمى إليه الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كشركات الاتصالات والحاسبات الآلية تتميز بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات التي تعمل في الصناعات منخفضة التكنولوجيا كالشركات التي تعمل في مجال الزراعة والأغذية. وقد أكدت الدراسة على أن استخدام الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا لمستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي لا يعنى امكانية استخدامه كمبرر للمغالاة في تقييم تلك الشركات .

٢/١ دراسة **(Shroff et al., 2007)** : [١٣]

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوقيت غير المتماثل للأرباح. وقد توصلت إلى أن درجة الارتباط بين الأخبار السيئة والأرباح أكبر بكثير مما هو عليه بين الأخبار الجيدة والأرباح. كما استنتجت أن مفهوم الأهمية النسبية مع مخاطر التقاضي يؤثر على المديرين والمراجعين في القيام باختبارات أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالأحداث الهامة والمؤثرة .

٣/١ دراسة **(Hamdan et al., 2011)** : [١٤]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في السوق المالية الكويتية باستخدام نموذج (Basu, 1997)، ومدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لعينة من الشركات مكونة من (٢٢٥) شركة وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩. وقد جاءت نتائج المدخلين متوافقة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي، إذا

أظهرت وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات صغيرة الحجم كانت أكثر تحفظاً من التقارير المالية الصادرة عن الشركات كبيرة الحجم، وأن عقود الدين لها تأثير في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تبين أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأقل تحفظاً في تقاريرها المالية، وأن القطاع المالي أظهر مستوى عالي من التحفظ المحاسبي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية .

٤/١ دراسة (Watts and Zuo, 2011) : [١٥]

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمنشأة خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٩٨٣) شركة أمريكية من الشركات المساهمة غير المالية.

وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً عند إعداد تقاريرها المالية قد تأثرت عوائدها بشكل محدود بالأزمة المالية المذكورة، كما أنها استطاعت الحصول على قروض بشروط أفضل، وكان حجم استثماراتها أكبر مقارنة بالشركات الأقل تحفظاً في ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية خلال نفس الفترة. كذلك توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد على تحسين القدرة الائتمانية للشركة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، والحد من الممارسات الضارة للأرباح، مما يؤدى إلى تحسين القيمة السوقية للشركة .

٥/١ دراسة (Biddle et al., 2013) : [١٦]

بحثت هذه الدراسة دور التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية لعينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٢ – ٢٠٠٧ .

وقد توصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط سلبياً بمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي توجد علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر التدفقات النقدية التشغيلية. كما قامت الدراسة بفحص أثنين من أدوات إدارة المخاطر الحقيقية الموثقة منذ زمن طويل وهما الأرصدة النقدية وتحوط الشركات كقناتين من الممكن بالتحفظ أن تؤثر على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وقد توصلت إلى التحفظ المحاسبي يقلل من

مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة الأرصدة النقدية. كما توصلت إلى أن التحفظ المحاسبي بديل (أو مكمل) للتحوط التشغيلي للشركة ويؤديان معاً إلى تقليل مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

٦/١ دراسة **(Razmeh et al., 2014) :** [١٧]

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة والتدفقات النقدية على مخاطر الإفلاس في الشركات الصناعية المقيدة في بورصة طهران للأوراق المالية بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٨) شركة، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠٠٩. وقد اعتمدت الدراسة في قياس التحفظ المحاسبي على المدخل المستند على المستحقات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومؤشرات الإفلاس، وأن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة ومؤشر الإعصار، وأن التدفقات النقدية التشغيلية لها تأثير عكسي كبير على مؤشر الإفلاس .

٧/١ دراسة **(Brockman, et al., 2015) :** [١٨]

تناولت هذه الدراسة مدى حساسية مكافآت المديرين للتقلبات في عوائد الأسهم (فيجا المكافآت) وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يرتفع فيها هذا النوع من المكافآت سوف تقوم بتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف الحصول على تمويل خارجي بتكلفة معقولة مع الإبقاء على درجة ملائمة من الميل للمخاطرة الإدارية بالشركة نظراً لأن التحفظ يخفض من تفضيل المديرين للمشروعات الخطرة ذو صافى القيمة الحالية السالبة. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة الإيجابية بين فيجا مكافآت المديرين وتكاليف الاقتراض سوف تنخفض في الشركات الأكثر تحفظاً مما يعنى أن التحفظ المشروط آليه مخفضة للمخاطر وبالتالي يخفضوا من تكاليف الدين لهذه الشركات المتحفظة .

٨/١ دراسة **(Maswada, 2016) :** [١٩]

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على بعض مؤشرات الأداء المالي وهى : العائد على الأصول، وربحية السهم، والقيمة السوقية للسهم بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢) شركة تأمين مقيدة في هيئة الأوراق المالية الأردنية (SEC) ،

وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ – ٢٠١٤. وقد استخدمت الدراسة مدخل المستحقات في قياس التحفظ المحاسبي، كما استخدمت تحليل الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين الأردنية تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية، كما توصلت إلى أن هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مؤشرات الأداء في شركات التأمين الأردنية .

٩/١ دراسة **(Cho and Choi, 2016) :** [٢٠]

فحصت هذه الدراسة دور التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يسهم في الرقابة على القرارات الاستثمارية للإدارة ويحد من القرارات الاستثمارية الانتهازية. وقد ذهبت الدراسة إلى أن دور التحفظ المحاسبي في ذلك إنما ينشأ عن أن الاعتراف الوقتي بالخسائر المحتملة الناتجة عن ضعف أداء المشروعات الاستثمارية والتي تنعكس بصورة سريعة في الأرباح المحاسبية مما يحد من القرارات الانتهازية الاستثمارية للمديرين نتيجة إدراكهم أن الاعتراف الوقتي بالخسائر يؤدى إلى تخفيض الربح الذى يتخذ أساساً لاحتساب الحوافز، علاوة على أن الاعتراف الوقتي بالخسائر يجعل من الصعوبة بمكان على المديرين تأخير الاعتراف بالتحفظ إلى الفترات اللاحقة للإدارات التالية .

١٠/١ دراسة **(Bertomeu et al., 2017) :** [٢١]

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل حول إذا كان التحفظ المحاسبي مفيداً للشركات فلما لا تختار الشركات أعلى مستوى ممكن من التحفظ المحاسبي؟ . وقد أوضحت أن التحفظ المحاسبي الذى يؤدى إلى تخفيض الأرباح ومن ثم الحوافز، يؤدى إلى بذل الوكيل المزيد من الجهد للمحافظة على مستوى الأرباح المطلوب بما يؤدى إلى زيادة الأداء الاقتصادي وجودة الأرباح. ولكنه في نفس الوقت يخلق نوعاً آخر من مشاكل الوكالة، ففي حالة عدم قدرة الإدارة على بذل الجهد للوصول إلى الربح المحاسبي المطلوب، فإن ذلك قد يدفعها للتلاعب في الأرباح المحاسبية. ولذلك قدمت الدراسة مفهوماً للتحفظ الأمثل يعمل على حل هذا التعارض، وهو التحفظ الذى يرتبط طردياً ببذل المزيد من الجهد وتخفيض التلاعب في الأرباح مع مراعاة أن كل من بذل الجهد والتلاعب في الأرباح له تكلفته من وجهة نظر الوكيل. فالمزيد من التحفظ يؤدى

إلى ارتفاع تكلفة بذل الجهد من جانب الوكيل، وبالتالي فإن التلاعب في الأرباح هو الأقل تكلفة من وجهة نظر الوكيل. أما انخفاض مستوى التحفظ فيجعل القليل من الجهد يحقق أهداف الوكيل، وبالتالي ينخفض تكلفة الجهد المبذول مقارنة بتكلفة التلاعب في الأرباح .

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى التحفظ لن يكون أمراً مرغوباً فيه على اطلاقه، ومن ثم قدمت الدراسة نموذج لتقدير معلمات التنبؤ التي تربط التحفظ والتلاعب في الأرباح، والجهد المبذول بخصائص الأرباح .

٢ – أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

تعتبر الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة سالفة الذكر، ولكنها تختلف عنها من النواحي التالية :

١/٢ أنها تركز على قياس تأثير استخدام مستوى التحفظ المحاسبي بنوعيه عند إعداد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما لم يتم استخدامه في الدراسات السابقة باستثناء دراسة (Biddle et al., 2013) مع الاختلاف في بعض المقاييس المستخدمة .

٢/٢ أنها تعتمد في قياس التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية على عدة مقاييس في وقت واحد بعكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على مقياس واحد أو أثنين فقط من هذه المقاييس ولا شك أن ذلك يساعد في زيادة تعميم النتائج .

٣/٢ أنها تمت بالتطبيق على بيانات تخص الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، بعكس الحال بالنسبة للدراسات السابقة التي تمت بالتطبيق على بيانات تخص شركات تعمل معظمها في اقتصاديات متقدمة تختلف عن البيئة المصرية من النواحي القانونية والثقافية والاقتصادية .

٣ – استنباط فروض البحث :

في ضوء نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضين التاليين للبحث على النحو التالي:

الفرض الأول **(H_1)** :

" لا تستخدم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد تقاريرها المالية" .

الفرض الثاني **(H_2)** :

" لا يوجد تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

القسم الثاني
الإطـار النظري للبحث

١ – طبيعة التحفظ المحاسبي :

يعتبر التحفظ المحاسبي الصفة الغالبة للتقارير المالية التي تم التركيز عليه بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة خاصة بعد حالات الفساد الشهيرة التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات أبرزها .Enron and World Comp

ويتطلب هذا التحفظ أن نأخذ في الاعتبار الخسائر المتوقعة في الاعتبار قبل حدوثها (الحيطة)، ولا نأخذ في الاعتبار الأرباح المتوقعة إلا عند تحققها بالفعل (الحذر) .

وعلى الرغم من وجود اتفاق كبير بين المحاسبين على التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على تعريف للتحفظ المحاسبي.

فقد عرفه (Basu, 1997) [٢٢] بأنه : "ميل المحاسبين نحو طلب درجة أعلى للتحقق للاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) من الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)". فالتحفظ غالباً ما يؤدى إلى الاعتراف بالأخبار الاقتصادية السيئة بشكل أسرع من الأخبار الاقتصادية السارة، وهو ما وصفها Basu بالتوقيت غير المتماثل في الأرباح وذلك في الوقت الذى يعكس فيه السوق كلا النوعين من الأخبار وقت حدوثها وبدون تحيز .

وقد عرفه (Beaver & Ryan, 2005) [٢٣] بأنه: "الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لصافى الأصول عن قيمتها السوقية من فترة لأخرى حتى في ظل اعتبارات الأجل الطويل، والتي ينتج عنه وجود شهرة متوقعة غير مسجلة بالدفاتر". ووفقاً لهذا المفهوم فهو يعد مقياس تراكمي لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية منذ تاريخ تأسيس المنشأة حتى تاريخ القياس .

وقد عرفه (Givoly and Hayn. 2000) [٢٤] من وجهة نظر قائمة الدخل بأنه: "الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية التي تؤدى إلى تدنية الأرباح المتراكمة المفصح عنها من خلال معدل تأجيل معدل الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل معدل الاعتراف بالمصروفات" .

وعلى الرغم من تباين الصيغ المستخدمة في تعريف التحفظ المحاسبي إلا أنها تتفق في مضمونها بأنه يجب على المحاسب القيام بوجه عام بممارسة درجة مقبولة من

الحذر Prudence في الاعتراف بالعمليات المالية التي تخضع لشكوك اقتصادية حقيقية. ولكن ذلك لا يعنى المبالغة في تخفيض القيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها، أو المبالغة في زيادة القيمة الحقيقية لالتزامات الشركة ومصروفاتها، حيث إن ذلك يؤدى إلى تشويه المعلومات المحاسبية ومن ثم يؤدى إلى تضليل المهتمين بها .

وقد فرق المحاسبون بين نوعين من التحفظ المحاسبي وهما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، وذلك على النحو التالي [٢٥] :

١/١ التحفظ المحاسبي المشروط Conditional Accounting Conservatism

يعتمد هذا التحفظ على التنبؤ بوقوع أحداث معينة غير مرغوب فيها في المستقبل ينتج عنها تخفيض في القيمة الدفترية لصافى الأصول مع عدم حدوث العكس. وتتم ممارسة هذا التحفظ عندما يكون من المتوقع حدوث خسائر اقتصادية محتملة يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. ويطلق على هذا التحفظ : "التحفظ اللاحق Exposit Conservatism، كما يطلق عليه تحفظ قائمة الدخل لأنه يقوم على دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد وأسعار الأسهم. ومن أمثلة تطبيق التحفظ المشروط تطبيق قاعدة التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل عند تقييم المخزون، والمعالجة غير المتماثلة للخسائر المحتملة Contingent Losses مقابل المكاسب المحتملة عند اضمحلال قيم الأصول طويلة الأجل، وتكوين مخصص للمطالبات بينما من المتوقع بدرجة كبيرة من الاحتمال أن تخسر المنشأة القضية المرفوعة عليها .

٢/١ التحفظ المحاسبي غير المشروط

Unconditional Accounting Conservatism

هذا التحفظ لا يتوقف على حدوث وقائع معينة غير مرغوب فيها، وإنما يرجع إلى رغبة وقدرة حق الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة. ويطلق على هذا التحفظ : التحفظ المسبق Extant Conservatism ، كما يطلق عليه تحفظ قائمة المركز المالي لأنه يؤثر على قيمة الأصول الواردة بقائمة المركز المالي نتيجة نقص صافى قيمة الأصول الدفترية مقارنة بقيمتها السوقية دون وجود قيد أو شرط معين. ومن أمثلة تطبيق التحفظ غير المشروط اختيار طرق الإهلاك المعجل لإهلاك الأصول الثابتة

بدلاً من القسط الثابت، ومعالجة مصروفات البحوث والتطوير كمصروفات إيراديه بدلاً من رسمتها، والاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية للأصول.

٢ – قياس التحفظ المحاسبي المشروط :

يتم قياس التحفظ المحاسبي المشروط بعدة مقاييس أهمها ما يلى :

١/٢ مقياس التوقيت غير المتماثل للأرباح **Asymmetric Timelines (AT)**

قدم هذا المقياس Basu (1997) [٢٦] ويقوم على أساس أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة والمرتبطة بالمنشأة على الفور وبدون تحيز خاصة في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق. فالسوق يتسلم الأخبار السارة والأخبار السيئة من مصادر مختلفة ويعكسها فوراً في شكل تغيرات سالبة أو موجبة في أسعار الأسهم لتصبح الاشارات السالبة والموجبة لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع أحد الأخبار السيئة أو السارة، ثم تنعكس تلك الأخبار المقاسة بعوائد الأسهم على الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية. ويعنى ذلك أن تقرير الأرباح يصل إلى السوق بعد أن يكون قد استجاب بالفعل لما استلمه من أخبار .

ونتيجة لأن التحفظ المحاسبي الذى يعكس الأخبار السيئة في الأرباح بصورة أسرع نسبياً من الأخبار السارة (أو ما يعرف بالتوقيت غير المتماثل)، فإن Basu يعتبر أول من ربط التوقيت غير المتماثل بالتحفظ المحاسبي. وكلما زاد التوقيت غير المتماثل كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي .

ويمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة التالية :

$$EPS_{it} / P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 DR_{it} + \beta_2 BR_{it} + \beta_3 DR_{it} * R_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث :

EPS_{it} **= حصة السهم من الأرباح.**

P_{it-1} **= القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة.**

DR_{it} **= متغير وهمى يأخذ الرقم (١) إذا كان العائد السوقي للسهم في السنة سالباً، وفى غير ذلك يأخذ الرقم (صفر).**

R_{it} **= العائد السوقي للسهم.**

$DR_{it} * R_{it}$ = المتغير الوهمي مضروباً في عائد السهم.

β_2 = مقياس الأخبار الجيدة في الوقت المناسب.

β_3 = مقياس التوقيت التزايد للأخبار السيئة على الأخبار الجيدة. وهو مؤشر مستوى التحفظ المحاسبي. فإذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فإن ذلك يشير إلى أن الأرباح أكثر حساسية للأخبار السيئة عنها للأخبار الجيدة، وهوم ما يدل على وجود مستوى عالي من التحفظ المحاسبي، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل سالبة فإن ذلك يشير إلى أن الأرباح أكثر حساسية للأخبار الجيدة عنها للأخبار السيئة، وهو ما يدل على وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي . وإذا كانت قيمة P.Value (مستوى الدلالة الإحصائية Sig) للمعامل β_3 5% فأقل، فإن ذلك يدل على وجود مستويات معنوية للتحفظ المحاسبي. وإذا كانت أكبر من 5%، فإن ذلك يدل على وجود مستويات غير معنوية للتحفظ المحاسبي .

ε_{it} = الخطأ العشوائي والذى يتصف بالمتوسط (المساوي للصفر) والتباين الثابت.

٢/٢ مقياس التوقيت غير المتماثل المعدل (مؤشر C – Score)

قام (Khan & Watts, 2009) [٢٧] بتعديل مقياس التوقيت غير المتماثل من خلال استخدام مؤشر (C – Score) مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية للمنشأة (التي تعد بمثابة تفسيرات أخرى محتملة للتحفظ المحاسبي) مثل حجم الشركة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة الرافعة المالية .

وقد حدد (Khan & Watts, 2009) كلاً من توقيت الأخبار الجيدة (يطلق عليها مؤشر G- Score) والتوقيت التزايدى للأخبار السيئة (يطلق عليها مؤشر C- Score) وذلك لتقدير التوقيت المناسب في المحاسبة، والذى يعكس كل من الأخبار الجيدة والتحفظ على مستوى الشركة / سنة . ويتم حساب كل من المؤشرين على النحو التالي:

$$G\text{-}Score = \beta_3 = \mu_1 + \mu_2\, SIZE_{it} + \mu_3\, M/B_{it} + \mu_4\, LEV_{it}$$

$$C\text{-}Score = \beta_4 = \lambda_1 + \lambda_2\, SIZE_{it} + \lambda_3\, M/B_{it} + \lambda_4\, LEV_{it}$$

حيث :

I, λ&μ =1-4 = معلمات مقدرة ثابتة عبر الشركات ولكنها تختلف مع مرور الوقت نظراً لأنه يتم تقديرها من خلال انحدارات قطاعية سنوية.

SIZE = حجم الشركة ، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للشركة.

M/B = القيمة السوقية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

LEV = درجة الرافعة المالية للشركة، وتقاس بإجمالي الالتزامات/ القيمة السوقية لحقوق الملكية.

C-Score= مقياس التحفظ المحاسبي المشروط للشركة / سنة، أو التوقيت التزايدى للأخبار السيئة .

وبالتعويض عن C-Score ، G-Score في نموذج الانحدار رقم (١) نحصل على نموذج الانحدار المعدل التالي :

$$EPS_{it} / P_{it-1} = \beta_1 + \beta_2 D_{it} + R_i (\mu_1 + \mu_2 SIZE_{it} + \mu_3 M/B_{it} + \mu_4 LEV_{it}) + D_i R_{it} (\lambda_1 + \lambda_2 SIZE_{it} + \lambda_3 M/B_{it} + \lambda_4 LEV_{it}) + (\delta_1 SIZE_{it} + \delta_2 M/B_{it} + \delta_3 LEV_{it} + \delta_4 D_i SIZE_{it} + \delta_5 D_{it} M/B_{it} + \delta_6 D_i LEV_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

ومن أجل معرفة نسبة التحفظ المحاسبي إلى الأخبار الجيدة / سنة. قام (Biddle et al., 2013) [٢٨] بقياس التحفظ المشروط على النحو التالي :

$$ARA_{it} = \frac{C - Score + G - Score}{G - Score} \quad (3)$$

حيث : ARA = التحفظ المحاسبي المشروط .

٣/٢ مقياس المستحقات غير التشغيلية المتراكمة (المستحقات السالبة) :

Accumulation of Non- Operating Accruals (ACM)

استخدم هذا المقياس (Givoly & Hayn, 2000) [٢٩] لقياس التحفظ المحاسبي المشروط، ويعتمد الأساس المنطقي لهذا المقياس على فكرة الاستحقاقات السالبة للتدليل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، فالتحفظ المحاسبي يستخدم آليه المستحقات لتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. فمن خلال عملية

تأجيل المكاسب وتعجيل الخسائر فإن مستوى المستحقات غير التشغيلية يصبح تدريجياً أكثر وأكثر سالباً . ويتخذ هذا المقياس الشكل التالي :

$$ACM_{it} = ACC_{it} - OACC_{it} \quad (4)$$

حيث :

ACM_{it} **= المستحقات غير التشغيلية المتراكمة.**

ACC_{it} **= إجمالي المستحقات ويتم حسابها على النحو التالي:**

[(صافى الربح + مصروف الإهلاك – التدفقات النقدية التشغيلية)] / إجمالي الأصول في بداية الفترة.

$OACC_{it}$ **= المستحقات التشغيلية ويتم حسابها على النحو التالي :**

[(Δ الذمم المدينة + Δ المخزون + Δ المصاريف المدفوعة مقدماً) – (Δ الذمم الدائنة + Δ الضرائب المستحقة الدفع)] / إجمالي الأصول في بداية الفترة.

ووجود المستحقات السالبة في القوائم المالية للشركة على مدى فترة زمنية طويلة يشير إلى أن هذه الشركة متحفظة، كما أن التغير في معدل المستحقات السالبة يشير إلى التغير في درجة التحفظ المحاسبي .

٤/٢ مقياس نسبة إجمالي المستحقات الحالية إلى إجمالي المستحقات **(CRA)**

وفقاً لهذا المقياس يتم قياس التحفظ المحاسبي المشروط من خلال قسمة إجمالي المستحقات الحالية على إجمالي المستحقات لكل شركة، وضرب الناتج في (-١) للأخبار الجيدة.

ووفقاً لـ (Francis et al., 2008) [٣٠] يتم قياس هذه المتغيرات على النحو التالي:

$$CRA = TCA_{it} / TA_{it} \quad (5)$$

حيث :

TCA_{it} **= إجمالي المستحقات الحالية، ويتم حسابها كما يلى:**

التغير في الأصول المتداولة للشركة / في السنة (ΔCA) – التغير في الالتزامات المتداولة للشركة / في السنة (ΔCL) – التغير في النقدية

للشركة / في السنة (ΔCash) + التغير في الانحراف المعياري للقروض قصيرة الأجل للشركة / في السنة (ΔSTDDEBT) .

TA_{it} = إجمالي المستحقات، ويتم حسابها كما يلى:

DEP - Δ STDDEBT - ΔCash - ΔCL - ΔCA (مصروف الإهلاك)

٣ – قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط :

يتم قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط بعدة مقاييس أهمها ما يلى :

١/٣ مقياس إجمالي المستحقات **Total Accruals (ACC)**

استخدام Givoly & Hayn (2000) [٣١] مقياس إجمالي المستحقات لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط، وهو يركز على تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة الدخل خلال فترة زمنية طويلة نظراً لأن التحفظ المحاسبي يؤدى إلى وجود مستحقات سالبة باستمرار، فالمستحقات هي عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية وصافى الربح، وذلك على النحو التالي :

$$ACC_{it} = [(NI_{it} + Dep_{it}) - OCF_{it}] / TA_{it} \quad (6)$$

حيث :

ACC_{it} = إجمالي المستحقات للشركة i في السنة t.

NI_{it} = صافى دخل الشركة i في السنة t.

OCF_{it} = صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t.

TA_{it} = متوسط إجمالي الأصول للسنة الحالية والسنتين السابقتين.

ويدل ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية معقولة إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، ويعنى ذلك وجود سياسات محاسبية متحفظة أدت إلى تخفيض الأرباح التي أعلنتها الشركة على حين بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها .

٢/٣ مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية **Book-to-Market (BTM)**

ترجع فكرة هذا المقياس إلى التعريف الذى قدمه Feltham & Ohlson (1995) [٣٢] للتحفظ المحاسبي واعتباره مصدر التحيز في القياس المحاسبي. فمع ثبات العوامل

الأخرى فإن نظام المحاسبة يميل إلى تخفيض صافى القيمة الدفترية للشركة بالمقارنة بالقيمة الاقتصادية الحقيقية لها .

ولذلك فإن انخفاض (BTM) يعنى ضمناً ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي. وقد قام Beaver & Ryan (2000) [٣٣] بإجراء بعض التعديلات في استخدام هذه النسبة (BTM) لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك بتجزئة هذه النسبة إلى شقين: الأول يعكس تحيز Bias الاعتراف المحاسبي الناتج عن استخدام معالجات محاسبية متحفظة من البداية. ويقيس هذا الشق الجزء الثابت أو المستمر من التحفظ المحاسبي والذى يرتبط مع مقاييس التحفظ المحاسبي (الإهلاك المعجل، نفقات البحوث والتطوير والإعلان والاحتياطيات المستترة الناتجة عن تطبيق طريقة LIFO في تقييم المخزون). أما الشق الثاني فيعكس التأخر (Lags) الناتج عن عدم الاعتراف الدوري بكافة المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التقلبات غير المتوقعة في القيمة السوقية التي وقعت خلال الفترة المحاسبية مما يجعل نسبة (BTM) أقل من قيمتها المتوسطة في ظل وجود التحفظ.

وهذا الشق يعكس الجزء المتغير (المؤقت) من التحفظ المحاسبي أي الذى يتغير من سنة لأخرى. ويميل هذا الشق إلى الاختفاء بسرعة (عادة خلال بضع سنوات) وذلك عندما يتحقق الاعتراف الكامل بالمكاسب المتوقعة في الفترات اللاحقة بما يحقق التغير التدريجي بالقيمة الدفترية لتؤول نحو القيم السوقية .

وبإجراء انحدار لهذه النسبة (BTM) ولكل من العائد على حقوق الملكية ولست سنوات مع تأثير الزمن ونوع المنشأة .

ويتخذ مقياس BTM الشكل التالي :

$$BTM_{it} = \alpha + \alpha_i + \alpha_t + \sum_{4-0}^{6} \beta_k \; ROE_{it-k} + \varepsilon_{it} \qquad (7)$$

حيث :

BTM_{it} = نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة (i) في نهاية السنة المالية.

α_i = عنصر التحيز (Bias) لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة.

α_t = انحراف القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية الذى يرجع إلى عامل الزمن أو الوقت لكل شركات العينة.

ROE_{it-k} = العائد على حقوق الملكية للسنة الحالية والخمس سنوات السابقة.

β_k = معامل انحدار الجزء المتغير.

ε_{it} = الخطأ العشوائي.

٣/٣ مقياس معامل الالتواء للأرباح إلى معامل الالتواء للتدفقات النقدية التشغيلية:

استخدم Givoly & Hayn (2000) [٣٤]، Zhang, (2008) [٣٥] هذا المقياس لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك من خلال إيجاد الفرق بين التواء التدفقات النقدية التشغيلية والتواء الأرباح. وإذا كانت نتيجة هذا الالتواء نحو اليسار (سالب) فإن ذلك يشير إلى التحفظ في التقارير المالية .

ويتخذ هذا المقياس الشكل التالي :

$$Skew_{it} = (X - \mu)^3 / \sigma^3 \qquad (8)$$

حيث :

$Skew_{it}$ = التواء الأرباح (صافى الدخل) أو التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة t.

X = صافى الدخل أو التدفقات النقدية التشغيلية.

μ ، σ = الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأرباح (التدفقات النقدية التشغيلية) على مدى خمس سنوات سابقة.

وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول .

٤ – موقف معايير المحاسبة الدولية من التحفظ المحاسبي :

من استعراض الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010) يتبين أن هذا الإطار قد خلا من وجود التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية المرغوب توافرها عند إعداد التقارير المالية وذلك لتخوف المجلس من أن الإشارة إلى هذا المفهوم سوف يفهم بطرق تتعارض مع الحيادية، ويعنى ذلك أن المجلس قد أعطى

أفضلية للحيادية عن التحفظ المحاسبي. وفى هذا الصدد فقد أشار رئيس المجلس Hogervorst إلى أن استبعاد هذا المفهوم كان للتقارب مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP) من ناحية، وأن الكثيرين رأوا أن مفهوم الحيطة Prudence، الذى كان ينظر إليه كأحد العوامل التي قد تؤدى لجعل المعلومات المالية أكثر نفعاً، يستخدم عملياً كذريعة لإدارة الأرباح (٣٦).

وقد وجه العديد من مستخدمي القوائم المالية والباحثين عدة انتقادات لاستبعاد مفهوم التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية على أساس أن التحفظ المحاسبي ينظر إليه على أنه ممارسة الحذر تجاه عدم التأكد من أجل ضمان كافة المخاطر، وأن عناصر عدم التأكد الملازمة للأعمال التي تقوم بها المنشأة قد أخذت في الحسبان، وأن هذا المفهوم سوف يؤدى إلى تحقيق الحيادية عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. وإزاء ذلك اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة ادخال مصطلح الحيطة والحذر إلى الإطار المفاهيمي في المسودة المقترحة لتعديل هذا الإطار في عام ٢٠١٥، والذى يعرف على أنه ممارسة الحذر عند ممارسة الأحكام الشخصية التي تتفق مع الحيادية في ظل عدم التأكد والتي لا تسمح بالقياس المبالغ فيه أو المخفض لأى من الأصول والالتزامات والمكاسب والخسائر (٣٧).

ويتفق الباحث مع ما ذهبت إليه دراسة (كعموش ، ٢٠١٨) (٣٨) من أن ذلك يمثل تغيراً أساسياً في مفهوم التحفظ المحاسبي حيث تم التخلص من عدم التماثل في الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر، وبالتالي أصبح مفهوم التحفظ يختلف عن المفهوم التقليدي الذى كان يعطى نوعاً من عدم التماثل المرغوب في الاعتراف بالمكاسب والخسائر في ظل عدم التأكد. وبعبارة أخرى، تصبح الحيطة أشبه ببذل العناية المهنية عند اتخاذ الأحكام الشخصية والتقديرات في ظل عدم التأكد .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدخال مفهوم الحيطة في الإطار المفاهيمي المعدل في مارس ٢٠١٨، ولكنه لم يقدم الصورة غير المتماثلة لمفهوم الحيطة حيث إن ذلك قد يؤدى إلى التعارض أحياناً مع الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تشمل الملائمة والتمثيل الصادق. ونظراً لأن المجلس قد

لاحظ أن ليس كل عدم تماثل يتعارض مع الحيادية، ومن ثم فقد تتضمن المعايير متطلبات عدم تماثل إذا ترتب على ذلك معلومات أكثر نفعية (٣٩) .

وفى رأى الباحث، أن هناك العديد من المعالجات المحاسبية التي وردت في صلب معايير المحاسبة المالية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ما زالت تتمسك بالتحفظ المحاسبي في قياس بعض العناصر ومنها على سبيل المثال:

أ – يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل (IAS 2) .

ب – قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل (IFRS 5) .

جـ - القياس اللاحق للممتلكات والمصانع والآلات (الأصول الثابتة) باستخدام نموذج التكلفة أو إعادة التقييم (القيمة العادلة) : (IAS 16) .

د – الاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر انخفاض اضمحلال قيمة الأصول (IAS 36) .

هـ - الاعتراف بالمخصصات والالتزامات المحتملة (IAS 37) .

و – الاعتراف الفوري بنفقات البحوث كمصروف إيرادي (IAS 38) .

ز – القياس اللاحق للاستثمارات العقارية بالتكلفة أو القيمة العادلة (IAS 40) .

٥ – موقف معايير المحاسبة المصرية المعدلة من التحفظ المحاسبي :

أصدرت مصر خلال عام ٢٠١٥ نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، وذلك بإدخال تعديلات على بعض المعايير المحاسبية المصرية القائمة أو بإصدار معايير محاسبية جديدة. وقد بدأ العمل بهذه المعايير المعدلة اعتبارا من الفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦ .

وقد عملت المعايير المحاسبية المصرية المعدلة على عدم ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي بتضييق نطاق الاختيار بين البدائل المتاحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتعددة والاقتصار على طريقة واحدة، ومن أمثلة ذلك :

أ – إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والاقتصار على استخدام نموذج التكلفة وحدها (المعيار المصري المعدل رقم ١٠).

ب – إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة والاقتصار على استخدام نموذج التكلفة وحدها (المعيار المصري المعدل رقم ٢٣) .

جـ - إلغاء اختيار القيمة العادلة في الاستثمار العقاري والاقتصار فقط على نموذج التكلفة في القياس اللاحق للعقارات الاستثمارية (المعيار المصري المعدل رقم ٣٤).

وبالرغم مما سبق، فما زالت هناك العديد من المعالجات المحاسبية التي يسمح فيها للشركات المصرية بممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير في ظل تطبيق معايير المحاسبية المصرية المعدلة ومنها على سبيل المثال :

أ – قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل (المعيار المصري المعدل رقم ٢ : المخزون) .

ب – عدم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن الأبحاث (أو أثناء مرحلة البحث الخاصة بمشروع داخلي). ويتم الاعتراف بنفقات الأبحاث (أو بنفقات مرحلة الأبحاث الخاصة بمشروع داخلي) كمصروف فور إنفاقها (المعيار المصري المعدل رقم ٢٣ : الأصول غير الملموسة) .

وفى رأى الباحث، أنه من الأفضل النص على رسملة نفقات البحوث واستهلاكها لتشجيع الشركات المصرية على البحوث باعتبارها قاطرة التقدم الصناعي .

جـ - الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة وتحميلها كمصروفات في قائمة الدخل (المعيار المصري المعدل رقم ٢٤ : ضرائب الدخل) وهو ما يتسق في رأى الباحث مع جوهر التحفظ المحاسبي .

د – الاعتراف بالمخصصات وتحميلها كمصروف في قائمة الدخل (المعيار المصري المعدل رقم ٢٨ : المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة). وهو ما يتسق في رأى الباحث مع جوهر التحفظ المحاسبي .

هـ - الاعتراف وقياس خسائر الاضمحلال في قيمة الأصول وتحميلها كمصروف في قائمة الدخل (المعيار المصري المعدل رقم ٣١ : اضمحلال قيمة الأصول)، وهو ما يتسق في رأى الباحث مع جوهر التحفظ المحاسبي .

و – قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل (المعيار المصري المعدل رقم ٣٢ : الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة). وهو ما يتسق في رأى الباحث مع جوهر التحفظ المحاسبي .

٦ – طبيعة مخاطر التدفقات النقدية :

عرفت أمانة الأمم المتحدة الاستراتيجية الدولية (UN/ISDR, 2009) المخاطر بصفة عامة بأنها: "حصيلة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له" [٤٠].

وقد عرفها (بن على، ٢٠١٠)[٤١] بأنها: "إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه أو يقصد بها الاختلاف في العائد المخطط" .

وقد ازدادت أهمية إدارة المخاطر Risk Management في السنوات الأخيرة وأصبح لها تأثير هام على المناخ الاقتصادي للأسواق المالية، فهي تعتبر الآلية التي يتم من خلالها إمكانية تحديد وتقييم وقياس ووضع ضوابط المراقبة الفعالة للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة [٤٢]. كما أنها تعتبر جزء لا يتجزأ من استراتيجية المنشأة وأمراً ضرورياً لاتخاذ قراراتها ومواجهة مخاطر عدم التأكد التي تتعرض لها في المستقبل .

وعادة ما يستخدم مصطلح المخاطرة وعدم التأكد Uncertainty للتعبير عن المعنى نفسه، فكلاهما يستخدمان بشكل مترادف، ومع ذلك هناك فارق بين المصطلحين المذكورين، فمصطلح عدم التأكد هو عدم معرفة ما الذى سوف يحصل في المستقبل، في حين أن مصطلح المخاطرة ينصرف إلى مقدار درجة عدم التأكد الموجود. فارتفاع درجة عدم التأكد تعنى مخاطر عالية، ومن ثم فإن المخاطرة هي درجة عدم التأكد .

وتظهر مخاطر التدفقات النقدية عندما لا تكون تلك التدفقات كما تم توقعها من حيث التوقيت، والمقدار، أو كلاهما. ويمكننا أن نميز بين نوعين رئيسيين من مخاطر التدفقات النقدية وهى :

١/٦ مخاطر الأعمال Business Risk

وتترافق هذه المخاطر مع التدفقات النقدية التشغيلية، حيث إن هذه التدفقات لا تتمتع بدرجة عالية من التأكد نظراً لأن كل من الإيرادات والنفقات المقابلة للتدفقات النقدية قد تنحرف عما يتم التوقع لهما .

وترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذى تمارسه المنشأة، وتنقسم إلى نوعين هما:

١/١/٦ مخاطر الإيرادات **Revenues Risk ، وتعتمد هذه المخاطر على الظروف الاقتصادية السائدة مثل مناورات المنافسين، وأسعار المبيعات وكمياتها أو كلاهما، والتي قد لا تكون متوافقة مع ما تم توقعه. ويطلق على هذا النوع من المخاطر تسمية: مخاطر المبيعات .**

٢/١/٦ مخاطر النفقات **Expenditures Risk، وهى تنصب على النفقات المتغيرة (المباشرة) والنفقات الثابتة (غير المباشرة). وارتفاع نسبة النفقات الثابتة من مجموع النفقات التشغيلية قد يجعل عملية تعديل هذه النسبة بالشكل الذى يتناسب مع التغيرات الحاصلة في المبيعات من الأمور الصعبة جداً .**

وارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة يعنى ارتفاع المخاطر التشغيلية.

ويمكن قياس درجة حساسية التدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة للتغيرات الحاصلة في الطلب على ما تنتجه المنشأة معبراً عنه بعدد الوحدات المباعة، وهى ما يتم التعبير عنها بدرجة الرافعة التشغيلية Decree of Operating Leverage (DOL) [*] .

٢/٦ المخاطر المالية **Financial Risk**

وهى تلك المخاطر التي ترتبط بالمصادر التي تمول عمليات المنشأة عن طريقها. فالمنشأة التي تمول باستخدام المديونية تكون ملزمة بدفع المبالغ المقابلة لديونها عند استحقاقها. وفى حالة اعتماد المنشأة على مصادر تمويل طويلة الأجل فإن المخاطر المالية للمنشأة سوف تزداد. أما تمويل المنشأة لنشاطها عن طريق ما تحققه من عمليات (احتجاز الأرباح) أو عن طريق إصدار أسهم جديدة، فإن ذلك لا يؤدى إلى ظهور التزامات ثابتة عليها. ويعنى ذلك، زيادة المخاطر المالية عندما تستخدم المنشأة التزامات أو خصوم أكبر (مديونية).

ويتم حساب المخاطر المالية بنفس الطريقة التي يتم بموجبها حساب المخاطر التشغيلية، أي قياس درجة حساسية التدفقات النقدية المتاحة للمالكين للتغير الذى يحصل

*** درجة الرافعة التشغيلية هي تلك النسبة التي ترتبط بين النسبة المئوية للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية وبين النسبة المئوية للتغير في عدد الوحدات المباعة .**

في التدفقات النقدية التشغيلية، وهى ما يتم التعبير عنها بدرجة الرافعة المالية Decree of Financial Leverage. والتدفقات النقدية المتاحة للمالكين تساوى التدفقات النقدية التشغيلية مطروحاً منها الفوائد والضرائب، فعندما تتغير التدفقات النقدية التشغيلية فما هو مقدار التغير الحاصل في التدفقات النقدية المتاحة للمالكين في هذه الحالة .

وعادة ما يهتم المالكين بالتأثير المشترك لكل من الرافعة التشغيلية والرافعة المالية (أي يهتمون بالرافعة الكلية التي تجمع بينهما)، ويرجع ذلك إلى أن كلا الرافعتين تساهمان في تحديد المخاطر المصاحبة مع تدفقاتهم النقدية التشغيلية. كذلك يهتم المديرون الماليون أيضاً بالتأثير المشترك لتلك الرافعتين نظراً لأن القرارات التي يتخذونها جميعاً يجب أن تصب في تعظيم ثروة المالكين، ومن ثم فإن عليهم أن يعرفوا بأن قرارات الاستثمارات التي تؤثر في هيكل النفقات التشغيلية، وقرارات التمويل التي تؤثر في هيكل رأس المال، ذات تأثير في المخاطر التي يتحملها المالكين.

٧ – قياس مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية :

تستحوذ مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية على معظم اهتمامات المستثمرين أكثر من مخاطر هبوط الأرباح التي تعكس بالتبعية المزيد من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية [٤٣]. ويرجع ذلك إلى أن تقلبات التدفقات النقدية التشغيلية تعكس تأثيرات أنشطة إدارة المخاطر على العمليات الحقيقية للمنشأة أكثر من تقلبات الأرباح .

وقد أدى الاهتمام بإدارة المخاطر في المنشآت إلى أهمية إدراك قياس مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حتى تستطيع المنشأة مواجهة الخسائر المستقبلية غير المتوقعة لها، والتي قد تنعكس على قدرة المنشأة في الحفاظ على البقاء في مجال الأعمال، وإمكانية الوفاء بالتزاماتها المالية لمساعدة المستثمرين على تحديد المخاطر والعوائد لاستثماراتهم .

ولقياس مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، توجد عدة مقاييس أهمها ما يلى:

١/٧ مقياس جذر تدنى التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية Root Lower Partial Moment (RLPM-OCF)

وضع هذا المقياس كل من (Louis, et al., 2012)[٤٤]، (Biddle et al., 2013) [٤٥].
والأساس المنطقي لهذا المقياس هو الجذر التربيعي لأدنى لحظة جزئية (RLPM) من انخفاض التدفقات النقدية إلى ما دون المستوى المتوقع نسبة إلى الجذر التربيعي المقابل لأعلى لحظة جزئية (RUPM) Root Upper Partial Moment.

ويتم قياس جذر تدنى التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية RLMP-OCF على النحو التالي :

$$RLPM\text{-}OCF_{it}=Log\ [(1+RLPM_2\ (OCF_{it})/\ (1+PUPM_2\ (OCF_{it})] \quad (9)$$

حيث :

$RLPM_2\ (OCF_{it})= [(1/3)\ \sum(\ \varepsilon_{it}*I\varepsilon_{it}\ \leq 0\ )^2\ ]^{½}$

$RUPM_2\ (OCF_{it})= [(1/3)\ \sum(\ \varepsilon_{it}*I\varepsilon_{it}\ \geq 0\ )^2\ ]^{½}$

ε_{it} **= المقدار المتبقي (الخطأ العشوائي المتوقع) ، ويتم الحصول عليه من نموذج توقع التدفقات النقدية التشغيلية المبين في المقياس رقم (١٠) التالي .**

$I\varepsilon_{it}\ \leq 0$ **= مؤشر وهمى يأخذ الرقم واحد إذا كانت نتيجة الخطأ العشوائي المتوقعة (البواقي) أقل من صفر(ε_{it}< 0) ، وغير ذلك تأخذ الرقم (صفر) .**

ويقدر كل من RLPM ، RUPM على مدى ثلاثة سنوات تغطى السنة الحالية والسنتين السابقتين .

٢/٧ مقياس هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بأقل من مستواها المتوقع
OCF Deviating Below Expectation (DOCF)

وضع هذا المقياس (Fama & French, 1997)[٤٦]. ويتم قياس هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بأقل من مستواها بتطبيق نموذج توقع التدفقات النقدية التشغيلية التالي:

$$OCF_{it} = \beta_0 +\beta_1 OCF_{it-1} +\beta_2 OCF_{it-2} +\beta_3 OCF_{it-3} +\beta_4 SALE_{it-1} +\beta_5 SIZE_{it-1} +\beta_6 LEVERAGE_{it-1} +\beta_7 STD\text{-}OCF_{it-1} +\varepsilon_{it} \quad (10)$$

حيث :

OCF = التدفقات النقدية السنوية / إجمالي الأصول.

SALE = إجمالي المبيعات / إجمالي الأصول.

SIZE = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

LEVERAGE = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول.

STD-OCF = الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية من (٥-٣) سنوات.

ε = الخطأ العشوائي ونتيجته تستخدم كمؤشر على هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عن مستواها المتوقع. فإذا كانت نتيجته أقل من (صفر) يكون هناك مؤشر على أن هناك هبوط في (OCF) بأقل من المستوى المتوقع .

ولتطبيق نموذج توقع التدفقات النقدية التشغيلية سالف الذكر، يجب استخدام الانحدار الذاتي Autoregressive لسلسلة زمنية من (OCF) لتحسين القدرة على التنبؤ [٤٧].

القسم الثالث
الدراسة التطبيقية

يتناول الباحث في هذا القسم من البحث الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لقياس مدى استخدام تلك الشركات للتحفظ المحاسبي (بنوعيه) عند إعداد تقاريرها المالية، واختبار تأثير هذا الاستخدام على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بهذه الشركات.

ولتحقيق ذلك نتبع الخطوات التالية :

١ – مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٨. وقد تم اختيار العينة الإحصائية وفقاً للشروط التالية :

أ – أن تكون الشركة المختارة من الشركات النشطة بالبورصة خلال فترة الدراسة ضمن مؤشر (EGX 100) .

ب – ألا تنتمى الشركة إلى قطاعات البنوك والتأمين والخدمات المالية لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة تقتضى معها معالجة خاصة لكل نوعية منها، فضلاً عن اختلاف بيئة إعداد التقارير المالية ومكوناتها عن بقية القطاعات النوعية الأخرى.

جـ - أن تنتهى السنة المالية للشركة المختارة في نهاية ديسمبر من كل عام لأغراض توحيد واتساق القياس.

د – أن تتوافر عن الشركة المختارة كافة البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة .

هـ - أن تعد القوائم المالية بالعملة المحلية، وبالتالي تم استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية .

و – أن تكون الشركة قد مضى على قيدها بالبورصة أكثر من خمس سنوات. وقد بلغ إجمالي الشركات الممثلة في عينة البحث بعد تطبيق الشروط سالفة الذكر (٥٦) شركة تغطى معظم القطاعات الاقتصادية بسوق الأوراق المالية المصرية بحيث يمكن الاطمئنان إلى دقة تمثيلها لهذا السوق، وإمكانية تعميم النتائج التي يتم

التوصل إليها. وقد بلغت إجمالي عدد المشاهدات (٨٤٠) مشاهدة بواقع (١٥) مشاهدة لكل شركة.

ويوضح الجدول رقم (١) التالي توزيع شركات العينة حسب القطاعات الاقتصادية ونسبة تمثيلها داخل عينة البحث :

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

القطـــاع	عدد الشركات	%
١ ــ الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات.	**١٢**	**٢١ر٤**
٢ ــ الأغذية والمشروبات.	**٨**	**١٤ر٣**
٣ ــ العقارات .	**١٥**	**٢٦ر٨**
٤ ــ الكيماويات.	**٦**	**١٠ر٧**
٥ ــ التشييد ومواد البناء .	**٩**	**١٦ر١**
٦ ــ السياحة والترفيه .	**٦**	**١٠ر٧**
حجم العينة	**٥٦**	**١٠٠**

المصدر : الجدول من إعداد الباحث .

٢ ــ فترة الدراسة :

غطت الدراسة الفترة الواقع بين عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨، وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر بيانات منشورة لدى معظم مفردات مجتمع الدراسة خلال تلك الفترة إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة الذى بدأ اعتبارا من أول يناير ٢٠١٦ .

٣ ــ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها :

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلى :

١/٣ المتغير المستقل : التحفظ المحاسبي :

استخدم الباحث مقياساً مركباً لقياس التحفظ المحاسبي المشروط (C. Cons) يتكون من ثلاثة مقاييس هي :

١ – مقياس نسبة التحفظ المحاسبي إلى الأخبار الجيدة ARA (الموضح في المعادلة رقم ٣ في هذا البحث) .

٢ – مقياس المستحقات غير التشغيلية المتراكمة ACM (الموضح في المعادلة رقم ٤ في هذا البحث) .

٣ – مقياس نسبة إجمالي المستحقات الحالية إلى إجمالي المستحقات CRA (الموضح في المعادلة رقم ٥ في هذا البحث).

وقد تم استخراج المقياس المركب للتحفظ المحاسبي المشروط باستخدام طريقة المكونات الرئيسية في نظام SPSS من خلال استخدام التحليل المالي، وهذا المقياس هو المقياس الأساسي للحكم على التحفظ المحاسبي المشروط في نموذج هذه الدراسة .

كذلك استخدام الباحث مقياساً مركباً لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط (U.Cons) يتكون أيضاً من ثلاثة مقاييس هي :

١ – مقياس إجمالي المستحقات ACC (الموضح في المعادلة رقم ٦ في هذا البحث) .

٢ – مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية BTM (الموضح في المعادلة رقم ٧ في هذا البحث) .

٣ – مقياس معامل الالتواء للأرباح إلى معامل الالتواء للتدفقات النقدية التشغيلية Skew (الموضح في المعادلة رقم ٨ في هذا البحث).

وقد تم استخراج المقياس المركب للتحفظ المحاسبي غير المشروط باستخدام طريقة المكونات الرئيسية في نظام SPSS من خلال استخدام التحليل المالي، وهذا المقياس هو المقياس الأساسي للحكم على التحفظ المحاسبي غير المشروط في نموذج هذه الدراسة .

٢/٣ المتغير التابع : مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية :

قام الباحث بقياس هذا المتغير باستخدام مقياس جذر تدنى التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية RLPM (الموضح في المعادلة رقم ٩ من هذا البحث) لأنه مقياس حساس لحجم خطر الهبوط في التدفقات النقدية التشغيلية، كما أنه يأخذ جميع مستويات الخسارة المحققة في الحسبان.

٣/٣ المتغيرات الرقابية :

تتضمن المتغيرات الرقابية بعض العوامل التي قد يكون لها تأثير محتمل من وجهة نظر الباحث على المتغير التابع (مخاطر هبوط التدفقات النقدية). وقد تم إضافتها إلى نموذج الدراسة بهدف ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وحتى لا يترتب على ذلك تضخيم أثر متغيرات الاختبار.

وتتمثل هذه المتغيرات الرقابية فيما يلى :

١ – التغير في النقدية (ΔCASH)، ويتم قياسها بالتغير في النقدية/ إجمالي الأصول.

٢ – كثافة الاستثمارات الرأسمالية (Invest – Capx)، ويتم قياسها بالاستثمارات طويلة الأجل / إجمالي الأصول .

٣ – العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ويتم قياسه بصافي الربح/ إجمالي الأصول.

٤ – العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويتم قياسه بصافي الربح/ حقوق الملكية.

٥ – العقارات والممتلكات والآلات (PPE)، ويتم قياسها بالعقارات والممتلكات والآلات/ إجمالي الأصول .

٦ – نسبة الرافعة المالية (Leverage)، وقد تم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول .

٧ – حجم الشركة (SIZE)، وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية كل فترة مالية .

٨ – الانحراف المعياري للعائد السنوي (Sigma)، ويقاس بالانحراف المعياري لأثنى عشر شهر سابقة.

٩ – الخسارة (Loss)، وهو متغير وهمى يأخذ الرقم (١) إذا كان دخل الشركة سالباً وغير ذلك يأخذ الرقم (صفر) .

٤ – النموذج المستخدم في الدراسة :

لتحقيق الهدف من البحث واختبار فروضه قام الباحث ببناء نموذج الانحدار التالي:

$$RLPM\text{-}OCF_{it} = \beta_0 + \beta_1 CON_{it-1} + \beta_2 CASH_{it-1} + \beta_3 \Delta CASH_{it-1} + \beta_4 Invest\text{-}Capx_{it-1} + \beta_5 ROA_{it-1} + \beta_6 ROE_{it-1} + \beta_7 PPE_{it-1} + \beta_8 LEV_{it-1} + \beta_9 SIZE_{it-1} + \quad (11)$$

$$\beta_{10}\ Sigma_{it-1} + \beta_{11}\ Loss_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث :

RLPM-OCF = جذر تدنى التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية كمقياس لمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

β_0 = قيمة الثابت.

$\beta_{11} - \beta_1$ = قيمة الميل للمتغيرات المستقلة والرقابية .

CON_{it-1} = المقياس المركب للتحفظ المحاسبي المشروط (C. Cons)، والمقياس المركب للتحفظ المحاسبي غير المشروط (U.Cons) .

$CASH_{it-1}$ = النقدية وما يعادلها (النقدية+ الاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الأصول)

$\Delta CASH_{it-1}$ = التغير في النقدية / إجمالي الأصول.

$Invest\text{-}Capx_{it-1}$= الاستثمارات طويلة الأجل/ إجمالي الأصول.

ROA_{it-1} = العائد على إجمالي الأصول (صافى الربح / إجمالي الأصول).

ROE_{it-1} = العائد على حقوق الملكية (صافى الربح / حقوق الملكية).

PPE_{it-1} = العقارات والممتلكات والآلات / إجمالي الأصول.

LEV_{it-1} = نسبة الرافعة المالية (إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول).

$SIZE_{it-1}$ = حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول).

$Sigma_{it-1}$ = الانحراف المعياري للعائد السنوي.

$Loss_{it-1}$ = الخسارة. متغير وهمى يأخذ الرقم (١) إذا كان دخل الشركة سالباً وغير ذلك يأخذ الرقم (صفر).

ε = الخطأ العشوائي.

٥ – اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي :

قام الباحث باستخدام اختبار Kolmogorov–Smirnov (K-S) للتحقق من أن البيانات التي تم الحصول عليها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات المناسبة (اختبارات معلميه – اختبارات لا معلميه) .

وتستخدم الاختبارات المعلمية عندما يكون التوزيع طبيعياً، وتكون احتمالية اختبار (K-S) أكبر من (0.05) ، أما إذا كانت احتمالية هذا الاختبار أقل من (0.05) فيكون التوزيع غير طبيعي وتستخدم في هذه الحالة الاختبارات اللا معلميه .

ويوضح الجدول رقم (٢) التالي نتائج هذا الاختبار :

جدول رقم (٢)

اختبار **Kolmogorov - Smirnov** لمعرفة توزيع البيانات

Variable	Skewness	Sig.	K – S
1 – RLPM-OCF	0.651	0.000	0.056
2 – ARA	- 0.432	0.000	0.175
3 – ACM	- 1.912	0.000	0.165
4 – CRA	- 0.985	0.000	0.256
5 – C. Cons	0.651	0.000	0.056
6 - ACC	- 0.436	0.000	0.156
7 - BTM	0.324	0.000	0.298
8 - Skew	- 1.334	0.000	0.382
9 – U. Cons	1.421	0.000	0.088
10 – CASH	1.875	0.000	0.241
11 – Δ CASH	- 1.211	0.000	0.192
12 – Invest- Capx	0.878	0.000	0.185
13 – ROA	0.778	0.000	0.151
14 – ROE	- 1.053	0.000	0.142
15 – PPE	1.793	0.000	0.251
16 - LEV	0.621	0.000	0.073
17 - SIZE	0.773	0.000	0.115
18 - Sigma	1.432	0.000	0.117
19 - EPS	- 1.821	0.000	0.186
20 - R	1.875	0.000	0.152

يتضح من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاحتمال (K-S) لجميع المتغيرات كان أقل من (0.05) مما يعنى عدم اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي. ومما

يعزز هذه النتيجة أن الالتواء Skewness لا يقترب من الصفر. ونظراً لأن حجم العينة كبير نسبياً، وأن عدد المشاهدات في عينة الدراسة أكبر من (30) فإن البيانات تكون موزعة توزيعاً طبيعياً وتكون بالتالي صالحة للتحليل الإحصائي .

كذلك قام الباحث باختبار التداخل الخطى Multicollinearity حيث تعتمد قوة النموذج الخطى العام General Liner Model (GLM) على افتراض استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة. فإذا لم يتحقق هذا الافتراض فإن النموذج الخطى العام لا يصلح للتطبيق .

وللتحقق من ذلك، قام الباحث باستخدام مقياس Collinearity Diaanostics بحساب معامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية معاً، ثم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF)، حيث يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية داخل نموذج الانحدار. فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من (10) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية الداخلة في هذا النموذج .

ويوضح الجدول رقم (٣) التالي نتائج هذا الاختبار :

جدول رقم (٣)
اختبار التداخل الخطى

Variable	Tolerance	VIF
1 – C. Cons	0.952	1.063
2 – U. Cons	0.963	1.062
3 – CASH	0.12	1.624
4 – Δ CASH	0.841	1.165
5 – Invest- Capx	0.541	1.842
6 – ROA	0.569	1.753
7 – ROE	0.434	2.258
8 – PPE	0.656	1.523
9 - LEV	0.548	1.683
10 - SIZE	0.613	1.657
11 - Sigma	0.923	1.052
12 – Loss	0.567	1.689
13 - R	0.405	2.452
14 – D	0.512	1.859
15 - R * D	0.385	2.312

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة في التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة.

كذلك قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط الذاتي Auto-Correlation للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للنماذج المستخدمة في الدراسة. وقد استخدم الباحث في هذا الشأن اختبار Durbin Watson. فإذا كانت نتيجة هذا الاختبار قريبة من الصفر فإن ذلك يدل على وجود ارتباط موجب قوى بين البواقي المتعاقبة (Errors)، أما إذا كانت النتيجة قريبة من (4) فإن ذلك يدل على وجود ارتباط سالب

قوى. والنتيجة المثلى تتراوح ما بين (1.5) ، (2.5) فهي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي للمتغيرات.

ويوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج هذا الاختبار .

جدول رقم (٤)

اختبار الارتباط الذاتي

نماذج الانحـــدار	R	R^2	Adjusted R^2	Std Error	D. W
نموذج (١) : مقياس التوقيت غير المتماثل للأرباح (AT)	**0.453**	**0.205**	**0.198**	**0.135**	**1.675**
نموذج (٢) : مقياس التوقيت غير المتماثل المعدل (مؤشر C-Score)	**0.542**	**0.294**	**0.263**	**0.151**	**1.458**
نموذج (٧) : مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)	**0.742**	**0.551**	**0.367**	**0.172**	**1.923**
نموذج (٩) : مقياس هبوط التدفقات النقدية التشغيلية	**0.463**	**0.214**	**0.198**	**0.187**	**2.156**
نموذج (١١) : نموذج الدراسة	**0.862**	**0.743**	**0.721**	**0.121**	**1.763**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (D-W) تقع ما بين (1.458) ، (2.156) ونظراً لأنها لم تتجاوز القيمة الحرجة التي تتراوح ما بين (1.5) ، (2.5) فإن ذلك يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي للنماذج المستخدمة في هذه الدراسة .

٦ - الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

يوضح الجدول رقم (٥) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث يتضمن المتوسط الحسابي، والحدين الأدنى والأعلى والانحراف المعياري لكل متغير.

جدول رقم (٥)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	N
1 - RLPM-OCF	- 0.005	0.034	- 0.145	0.231	840
2 - ARA	- 1.083	1.432	- 6.571	9.436	840
3 - ACM	- 0.086	0.241	- 1.451	0.287	840
4 - CRA	- 0.912	0.368	- 2.892	0.000	840
5 – C. Cons	0.000	1.000	- 11.856	10.154	840
6 - ACC	0.004	0.153	- 1.513	1.516	840
7 - BTM	0.767	1.621	- 23.210	20.541	840
8 - Skew	0.000	0.000	0.000	0.000	840
9 – U. Cons	0.000	1.000	- 8317	15.231	840
10 - CASH	0.146	0.175	0.000	0.987	840
11 - Δ CASH	0.005	0.129	- 1.156	0.753	840
12 - Invest-Capx	0.254	0.286	0.000	1.652	840
13 - ROA	0.030	0.096	- 0.600	0.512	840
14 - ROE	0.015	0.162	- 0.813	1.064	840
15 - PPE	0.225	0.263	0.000	1.582	840
16 - LEV	0.376	0.246	- 0.523	1.051	840
17 - SIZE	6.236	0.671	5.663	9.823	840
18 - Sigma	0.312	0.243	- 0.613	1.754	840
19 - EPS	0.401	0.253	- 0.600	1.781	840

20 - MTB	1.462	0.932	0.852	5.295	840
21 - R	- 0.053	0.437	- 1.000	2.831	840

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ – أن قيمة المتوسط الحسابي لمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية الذى تم قياسه بجذر تدنى التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية (RLMP-OCF) قد بلغ (0.005-) بانحراف معياري (0.034) بحد أدنى (0.145-) وحد أقصى (0.231) .

٢ – أن قيمة المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي المشروط الذى تم قياسه بمقياس (ARA) قد بلغ (1.083-) بانحراف معياري (1.432) وحد أقصى (9.436)، ويدل ذلك على أن شركات العينة تعترف بالخسائر المتوقعة (الأخبار السيئة) أكثر من اعترافها بالأرباح المتوقعة (الأخبار الجيدة).

كما أن المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي المشروط الذى تم قياسه بمقياس (ACM) قد بلغت (0.086-) بانحراف معياري (0.241) بحد أدنى (1.951-) وحد أقصى (0.287)، ويدل ذلك على أن المستحقات في شركات العينة تساهم في تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالمكاسب.

كذلك نجد أن المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي المشروط الذى تم قياسه بمقياس (CRA) قد بلغ (0912-) بانحراف معياري (0.368) بحد أدنى (2.892-) وحد أقصى (0.000)، وتدل القيمة السالبة للمتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي المشروط في هذه الحالة على أنه كلما زادت هذه القيمة كلما ظهر مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي المشروط. أما المقياس المركب للتحفظ المحاسبي المشروط (C.Cons) فقد بلغت أقل وأقصى قيمة له (11.856-) ، (10.154) على الترتيب .

٣ – أن قيمة المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي غير المشروط الذى تم قياسه بمقياس (ACC) قد بلغت (1.004) بانحراف معياري (0.153) وبحد أدنى (1.513-) وحد أقصى (1.516)، وتدل القيمة الموجبة للتحفظ المحاسبي في هذه الحالة على

أن شركات العينة تستخدم التحفظ المحاسبي غير المشروط، كما أن زيادة القيمة تدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط. ويعنى ذلك أن شركات العينة تظهر فيها المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة الدراسة، مما يعزز استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، وبالتالي وجود سياسات محاسبية متحفظة أدت إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها على حين ظلت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة وجود أرباح غير معترف بها .

كذلك نجد أن المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي غير المشروط الذى تم قياسه بمقياس BTM قد بلغ (0.767) بانحراف معياري (1.621)، مما يدل على أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقيمة بأقل مما يجب، ويمكن أن يفسر ذلك على أنه نتيجة لتأثير السياسات المحاسبية المتحفظة المتعلقة بالأصول على القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

أيضاً المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي غير المشروط الذى تم قياسه بالمقياس (Skew) قد بلغ (0.000) وبالتواء قيمته (1.334-)، مما يدل على أن الشركات التي تستخدم التحفظ غير المشروط تعترف بالأخبار السيئة بالكامل في التوقيت المناسب على حين تعترف بالأخبار الجيدة بشكل تدريجي خلال فترة زمنية أطول. ويعنى ذلك، أن توزيع الأرباح يكون ملتوياً ومنحرفاً ناحية اليسار مع مرور الوقت عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط. أما المقياس المركب للتحفظ المحاسبي غير المشروط (U.Cons) فقد بلغت أقل وأقصى قيمه له (8317-) ، (15.231) على الترتيب .

٤ – أن المتوسط الحسابي للمتغيرات الرقابية : الاحتفاظ بالنقدية (CASH)، والتغير في النقدية (ΔCASH)، والاستثمارات طويلة الأجل (Invest-Capx)، قد بلغت (0.146)، (0.005)، (0.254) على الترتيب .

ويلاحظ أن متغير الاحتفاظ بالنقدية قد تراوح بين (0.987 ،(0.000 ، مما يدل على أن بعض شركات العينة لا تحتفظ بالنقدية، وأن الحد الأدنى لمتغير التغير في النقدية قد بلغ (1.156-) مما يدل على أن بعض شركات العينة كان احتفاظها بالنقدية في الفترة الحالية أقل من الفترة السابقة. كذلك نجد أن

المتوسط الحسابي لمتغير التغير في النقدية قد بلغ (0.005) وهى قيمة موجبة تدل على أن شركات العينة كانت تحتفظ بالنقدية وتتوسع في الاستثمارات قصيرة الأجل لسرعة تحويلها إلى نقدية ورغبة من شركات العينة في تحقيق أرباح عاجلة. ويلاحظ أيضاً أن الحد الأدنى للاستثمارات طويلة الأجل قد بلغ (0.000) مما يدل على أن بعض شركات العينة لا تقوم بالاستثمار في استثمارات طويلة الأجل ومع ذلك بلغ المتوسط الحسابي لمعظم الشركات (0.254) بانحراف معياري (0.286) .

كذلك نجد أن متوسط العائد على حقوق الملكية (ROA) قد بلغ (0.030) خلال فترة الدراسة وهى تقترب من متوسط العائد على الأصول (ROE) التي بلغت (0.015)، وقد جاء الحد الأدنى لكل من (ROA) ، (ROE) بالسالب حيث بلغ (-0.600) ، (-0.813) على الترتيب وذلك نتيجة تحقيق بعض الشركات لخسائر خلال فترة الدراسة .

ويتضح أيضاً من الجدول رقم (٥) السابق أن متوسط نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (LEV) قد بلغ 38% مما يعنى أن شركات العينة تقوم بتمويل أصولها داخلياً بنسبة 62% وهى أعلى من تمويلها للأصول من الغير. كذلك نلاحظ أن متوسط حجم الشركات (SIZE) قد بلغ (6.236)، أما متوسط العوائد السوقية (R) فقد بلغ (-0.053) بانحراف معياري (0.473) مما يدل على أن عوائد أسهم شركات العينة متقلبة أي أنها أكثر عرضة لتحقيق خسائر كبيرة والتي تؤدى بدورها إلى زيادة الدعاوى القضائية على هذه الشركات مما يدفعها إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة [٤٨] .

- **أن المتوسط الحسابي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) المستخدمة في مقياس التوقيت غير المتماثل المعدل (مؤشر C-Score) قد بلغ (1.462)، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على أن عوائد أسهم الشركة عرضه للتقلب نظراً لأن نسبة كبيرة من قيمتها السوقية تكون بسبب ارتباطها بالنمو المحفوف بالمخاطر.**

٧ – اختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة :

يوضح الجدول رقم (٦) التالي مصفوفة الارتباط بين مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والمقاسة باستخدام مقياس (RLPM-OCF) وبين كل من التحفظ المحاسبي بنوعيه والمقاييس الثلاثة المستخدمة في كل منها، وذلك على النحو التالي :

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variable	RLMP-OCF	C.Cons	ARA	ACM	CRA	U.Cons	ACC	BTM	Skew	CASH
RLPM-OCF	1	-0.071**	-0.042*	0.045*	-0.043**	-0.133**	-0.151**	0.087**	-0.045	-0.024*
C.Cons	-0.092**	1	0.641**	-0.562**	0.567**	0.305**	-0.316**	-0.105**	0.118**	0.113**
ARA	-0.018*	0.263**	1	-0.006	0.037	-0.051*	0.053	-0.351**	-0.061*	0.025
ACM	0.058*	-0.600**	-0.035	1	-0.024	-0.315**	0.382**	0.028	-0.14	0.031
CRA	-0.091**	0.651**	0.031	0.112	1	0.165**	-0.098**	-0.061*	0.205*	-0.019
U.Cons	-0.132**	0.156**	0.012**	-0.215**	0.073**	1	-0.731**	-0.003	0.730**	0.072**
ACC	-0.151**	-0.192**	0.031	0.265**	-0.066**	-0.851**	1	0.013	-0.151*	0.091**
BTM	0.072**	-0.053*	-0.042	0.042	-0.032	0.108**	-0.108**	1	0.004	-0.039
Skew	-0.052**	0.035	-0.008	-0.031	0.041	0.472**	-0.122**	0.076**	1	-0.061**
CASH	0.041**	0.128**	0.188**	0.004	-0.018	0.102**	0.077**	-0.135**	-0.031	1

** ارتباط معنوى عند مستوى معنوية 0.01 (S. Tailed)

* ارتباط معنوى عند مستوى معنوية 0.05 (S. Tailed)

يوضح الجدول رقم (٦) السابق مصفوفة الارتباط بين التحفظ المحاسبي بنوعيه بمقياسه المركب (Cons) والمقاييس الثلاثة المستخدمة في كل منها وبين مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية المقاسة باستخدام مقياس (RLPM-OCF). ويظهر الجزء الأعلى من الجدول معاملات ارتباط سيبرمان، أما الجزء السفلى فيظهر فيه معاملات ارتباط بيرسون. وقد استخدم الباحث معامل ارتباط سيبرمان لعدم توافر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، كما استخدم معامل ارتباط بيرسون أيضاً لأن قيم الالتواء لمتغيرات الدراسة كانت أقل من القيمة المطلقة للرقم (2) مما يدل على اقتراب القيم من توزيعها الطبيعي .

ويتضح من الجدول رقم (٦) السابق وجود علاقة ارتباط عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط لكل من C.Cons ، ARA ، CRA: -) (0.092، (0.018-) ، (0.091-) على الترتيب مما يعطينا مؤشراً أولياً على أنه كلما زاد استخدام الشركات للتحفظ المحاسبي المشروط كلما قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما توجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي المشروط (ACM) ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.058).

كذلك يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط عكسية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي تستخدم هذا التحفظ، ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط مع U.Cons (0.132-) ومع ACC (0.151-) ومع Skew (0.052-)، مما يعنى أيضاً أنه كلما زاد استخدام الشركات للتحفظ المحاسبي غير المشروط كلما قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما توجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط BTM ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.072) .

٧ - اختبار فروض الدراسة :

قام الباحث باختبار فروض البحث على النحو التالي :

١/٧ اختبار الفرض الأول للبحث **(H_1)** :

ينص الفرض الأول للبحث على أنه : "لا تستخدم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد تقاريرها المالية" .

وقد استخدم الباحث لاختبار مدى استخدام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد تقاريرها المالية كل من مقياس التوقيت غير المتماثل (AT) وفقاً لنموذج (Basu, 1997)، والمقياس المعدل (C-Score) لمقياس التوقيت غير المتماثل وفقاً لنموذج (Khan & Watts, 2009). كما استخدم مقياس الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) المعدل بمعرفة (Beaver & Ryan, 2000)، لاختبار مدى استخدام الشركات المذكورة للتحفظ المحاسبي غير المشروط وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis كانت النتائج على النحو الموضح بالجدول رقم (٧) التالي :

نتائج اختبار مدى استخدام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
للتحفظ المحاسبى عند إعداد تقاريرها المالية

القطـــــاع	المتغيــر	التحفـظ المشـــــروط				عنصر التحيز	التحفـظ غيـــر المشـــــروط	
		AT		مؤشر C-Score				
		β	Sig.	β	Sig.		β	Sig.
١ – الخـــدمات والمنتجـــات الصناعية والسيارات		0.013	0.815	0.023	0.765		0.044	-0.1152
٢ – الأغذية والمشروبات		0.005	0.951	0.001	0.878		0.031	-0.1002
٣ – العقارات	(DR*R)	0.013	0.021	0.014	0.032	α_i	0.023	-0.1341
٤ – الكيماويات		-0.004	0.452	-0.012	0.645		0.067	-0.1201
٥ – التشييد ومواد البناء		0.006	0.532	0.008	0.567		0.042	-0.0431
٦ – السياحة والترفيه		-0.010	0.642	-0.016	0.721		0.056	0.025
كافة القطاعات		0.022	0.020	0.042	0.028		0.025	-0.18912

المصدر : الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى .

يتضح من الجدول رقم (٧) السابق ما يلى :

١ – وجود مستوى عالي ومعنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم هذا التحفظ المشروط. ففي ظل مقياس التوقيت غير المتماثل (AT)، أي في غياب خصائص الشركات، بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R (0.020) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) بالموجب في جميع القطاعات (0.022) مما يشير إلى وجود مستوى عالي من التحفظ المحاسبي المشروط. كذلك في ظل المقياس المعدل (C-Score) لمقياس التوقيت غير المتماثل، أي في وجود خصائص الشركات، بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R (0.028) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) بالموجب في جميع القطاعات (0.042) مما يشير أيضاً إلى وجود مستوى عالي من التحفظ المحاسبي المشروط .

٢ – وجود مستوى عالي وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل (AT) (0.815) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) بالموجب (0.013) مما يشير إلى وجود مستوى عالي من التحفظ المحاسبي المشروط. كذلك بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل المقياس المعدل لمقياس التوقيت غير المتماثل (0.765) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) بالموجب (0.023).

٣ – وجود مستوى عالي وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الأغذية والمشروبات الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المحاسبي المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل والمقياس المعدل له (0.951) ، (0.878) على الترتيب وهى قيم أكبر من مستوى الدلالة

(5%)، كما ظهرت قيمة (β) في ظل المقياسين بالموجب (0.005) ، (0.001) على الترتيب .

٤ – وجود مستوى عالي ومعنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع العقارات الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المحاسبي المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل والمقياس المعدل له (0.021) ، (0.032) على الترتيب وهى قيم أقل من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) في ظل المقياسين بالموجب (0.013) ، (0.014) على الترتيب .

٥ – وجود مستوى منخفض وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الكيماويات الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل والمقياس المعدل له (0.452) ، (0.645) على الترتيب وهى قيم أكبر من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) في ظل المقياسين بالسالب (0.004-) ، (0.012-) على الترتيب .

٦ – وجود مستوى عالي وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع التشييد ومواد البناء الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل والمقياس المعدل له (0.532) ، (0.567) على الترتيب وهى قيم أكبر من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) في ظل المقياسين بالموجب (0.006) ، (0.008) على الترتيب .

٦ – وجود مستوى منخفض وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع السياحة والترفيه الممثلة في عينة البحث والتي تستخدم التحفظ المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير DR*R في ظل مقياس التوقيت غير المتماثل والمقياس المعدل له (0.642) ، (0.721) على الترتيب وهى قيم أكبر من مستوى الدلالة (5%)، كما ظهرت قيمة (β) في ظل المقياسين بالسالب (0.010-) ، (0.016-) على الترتيب .

٧ – أن قيمة الدلالة الإحصائية لعنصر التحيز (Bias) لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) قد بلغت (0.025) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، مما يشير إلى وجود مستوى عالي من التحفظ المحاسبي غير المشروط، كما ظهرت قيمة (β) بالسالب في جميع القطاعات (-0.18912) مما يدل على مستوى الزيادة في التحفظ المحاسبي غير المشروط. وهذه النتيجة تدل على أن الشركات الممثلة في عينة البحث تعترف بالقيمة الدفترية الأقل لصافى الأصول مقارنة بالقيمة السوقية المتوقعة لها .

٨ – وجود مستوى عالي للتحفظ المحاسبي غير المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لعنصر التحيز لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية BTM (0.044)، كما بلغت في قطاع الأغذية والمشروبات (0.031)، وفى قطاع العقارات (0.023)، وفى قطاع التشييد ومواد البناء (0.042)، وفى قطاع السياحة والترفيه (0.056).

ويوضح الجدول رقم (٨) التالي ملخصاً بالنتائج سالفة الذكر .

جدول رقم (٨)

مستوى ومعنوية استخدام التحفظ المحاسبي على مستوى العينة والقطاعات

العينة والقطاعات	مستوى التحفظ		معنوية التحفظ	
	المشروط	غير المشروط	المشروط	غير المشروط
١ – العينة	**عالي**	**عالي**	**معنوي**	**غير معنوي**
٢ – الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	**عالي**	**عالي**	**غير معنوي**	**غير معنوي**
٣ – الأغذية والمشروبات	**عالي**	**عالي**	**غير معنوي**	**غير معنوي**
٤– العقارات	**عالي**	**عالي**	**معنوي**	**غير معنوي**
٥ – الكيماويات	**منخفض**	**عالي**	**غير معنوي**	**غير معنوي**
٦ – التشييد ومواد البناء	**عالي**	**عالي**	**غير معنوي**	**غير معنوي**
٧ – السياحة والترفيه	**منخفض**	**عالي**	**غير معنوي**	**غير معنوي**

ويتضح مما سبق وجود مستويات متباينة للتحفظ المحاسبي بنوعيه عند إعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات الممثلة في عينة البحث في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة، وقد يرجع ذلك في رأى الباحث إلى انتهاج الإدارة في بعض هذه الشركات لسياسات محاسبية أكثر تحرراً حرصاً منها على عدم وقوعها في دائرة إدارة الأرباح من ناحية، وتغيير الإدارة في بعض الشركات بإدارة جديدة تقوم بانتهاج سياسات محاسبية أكثر تحرراً من سابقتها من ناحية أخرى .

ومن ناحية أخرى، فإن تقييم المخزون السلعي في الشركات الصناعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٢) يتم على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل، وأن تقدير صافى القيمة البيعية قد يخضع لبعض المتغيرات الاقتصادية التي قد لا تخضع لسيطرة الإدارة، وهو ما يجعل الشركات الصناعية في وضع مميز بالمقارنة بغيرها من الشركات التجارية والخدمية الأخرى.

وبناء على ذلك، يتم رفض الفرض الأول للبحث (فرض العدم)، ويتم قبول الفرض البديل وهو : "تستخدم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد تقاريرها المالية" .

٢/٧ اختبار الفرض الثاني من البحث :

ينص الفرض الثاني للبحث على أنه : "لا يوجد تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" .

لاختبار تأثير كافة المتغيرات المستقلة والرقابية على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط) استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. وكانت نتائج هذا الاختبار على النحو الموضح بالجدول رقم (٩) التالي :

جدول رقم (٩)
نتائج أسلوب الانحدار المتعدد

$$RLPM\text{-}OCF_{it} = \beta_0 + \beta_1 CON_{it-1} + \beta_2 CASH_{it-1} + \beta_3 \Delta CASH_{it-1} + \beta_4 Invest\text{-}Capx_{it-1} + \beta_5 ROA_{it-1} + \beta_6 ROE_{it-1} + \beta_7 PPE_{it-1} + \beta_8 LEV_{it-1} + \beta_9 SIZE_{it-1} + \beta_{10} Sigma_{it-1} + \beta_{11} Loss_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

Intercept	β	اختبار (T) Test	
		T-Statistic	P-Value
Constant	-0017	-1.421	0.163
C. Cons $_{it-1}$	-0.002	-2.465	0.011
U. Cons $_{it-1}$	-0.007	-6.281	0.000
CASH $_{it-1}$	-0.021	-3.521	0.001
Δ CASH $_{it-1}$	0.012	1.463	0.117
Invest- Capx $_{it-1}$	-0.020	-4.876	0.000
ROA $_{it-1}$	-0.006	-0.412	0.673
ROE $_{it-1}$	-0.040	-3.764	0.000
PPE $_{it-1}$	-0.009	-2.652	0.005
LEV $_{it-1}$	-0.005	-1.412	0.132
SIZE $_{it-1}$	0.003	1.813	0.056
Sigma $_{it-1}$	0.007	2.453	0.014
LOSS $_{it-1}$	0.006	2.198	0.023
Observations	840		
R^2	0.086		
Adjusted R^2	0.067		
F. Static	6.853		
F. Value	0.000		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي .

يتضح من الجدول رقم (٨) السابق ما يلى :

١ – أن قيمة F الإحصائية من خلال اختبار Test (F) قد بلغت (6.853) بمستوى معنوية P-Value (0.000). ويدل ذلك على أن التحفظ المحاسبي بنوعيه مع المتغيرات الرقابية له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وبالإضافة إلى ذلك فإن معامل التحديد R^2 قد بلغ (0.086)، مما يعنى أن التحفظ المحاسبي بنوعيه يفسر (8.6%) من التباين في مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 (0.067) كانت قريبة من معدل التحديد R^2 (0.086)، وأنه إذا تم طرح معامل التحديد من معامل التحديد المعدل فإن الناتج سوف يساوى : 0.086 – 0.067 = 0.019 وهو ما يعنى أنه إذا تم تضمين مجتمع الدراسة بالكامل ضمن نموذج الدراسة سيكون أقل إنحراف في النتائج (0.019) .

٢ – أن قيمة (T) للمتغير المستقل C. Cons الذى يشير إلى التحفظ المحاسبي المشروط المقاس باستخدام المقياس المركب قد بلغت (2.465-) عند مستوى الدلالة (0.011) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعنى أن التحفظ المحاسبي المشروط يؤثر تأثيراً عكسياً على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما بلغت قيمة معامل انحدار هذا المتغير (0.002-) وهذا يعزز أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بوحدة واحدة قلت المخاطر بقيمة (0.002).

٣ – أن قيمة (T) للمتغير المستقل U.Cons الذى يشير إلى التحفظ المحاسبي غير المشروط المقاس باستخدام المقياس المركب قد بلغت (6.281-) عند مستوى الدلالة (0.000)، وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعنى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يؤثر تأثيراً عكسياً على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما بلغت قيمة معامل انحدار هذا المتغير (0.007-) وهذا يعزز أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط بوحدة واحدة قلت المخاطر بقيمة (0.007) .

٤ – أن أغلبية قيم P-Value للمتغيرات الرقابية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%). فنجد أن قيمة P-Value لمتغير النقدية قد بلغ (0.001) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما أن قيمة معامل الانحدار β كانت سالبة (0.021-)، مما يعنى وجود تأثير معنوي عكسي لمتغير النقدية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عند مستوى معنوية (0.05). وهذا يدعم أنه كلما زادت النقدية بوحدة واحدة قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (0.021) .

ويتضح من الجدول السابق معنوية المتغير الرقابي (Invest-Capx) الذى يشير إلى الاستثمارات طويلة الأجل، حيث بلغت قيمة Test (T) المصاحبة له (4.876-) عند مستوى دلالة (0.000)، كما أن قيمة معامل الانحدار β كانت سالبة (0.020-)، مما يعنى أن الاستثمارات طويلة الأجل تؤثر تأثيراً عكسياً على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهذا يدل على أنه كلما كان لدى الشركة استثمارات طويلة الأجل كلما قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (0.020) .

٥ – أن المتغير الرقابي (ROE) الذى يشير إلى العائد على حقوق الملكية قد بلغت قيمة P-Value المصاحبة له (0.000)، كما أن قيمة معامل الانحدار β كانت سالبة (0.040-)، مما يعنى أن ربحية الشركة المقاسة بالعائد على حقوق الملكية تؤثر تأثيراً عكسياً على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهذا يدل على أنه كلما زادت ربحية الشركات بوحدة واحدة كلما قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (0.040) .

كذلك يتضح من الجدول السابق أن المتغير الرقابي (PPE) الذى يشير إلى العقارات والممتلكات والآلات قد بلغت قيمة P-Value المصاحبة له (0.005)، كما أن قيمة معامل الانحدار β كانت سالبة (0.009-)، مما يعنى أن العقارات والممتلكات والآلات تؤثر تأثيراً عكسياً على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهذا يدل على أنه كلما زادت العقارات والممتلكات والآلات بوحدة واحدة كلما قلت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (0.009) .

كذلك يتضح من الجدول السابق أن المتغير الرقابي (LEV) الذى يشير إلى نسبة الرافعة المالية قد بلغت قيمة P-Value المصاحبة له (0.132)، وهى أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لدرجة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كذلك يتضح عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة (SIZE) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت قيمة P-Value تساوى (0.056) وهى أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، أما المخاطر المرتبطة بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فقد أظهرت النتائج أن لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عند مستوى المعنوية (0.05). ويعنى ذلك أنه كلما زادت مخاطر أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (Sigma) بوحدة واحدة كلما زادت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة (0.007) .

ونخرج من ذلك كله، أن التحفظ المحاسبي بنوعيه يقلل من هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما يتفق مع ما جاءت به نتائج معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة والتي يوضحها الجدول رقم (٦) السابق إيضاحه، حيث أظهر معامل الارتباط وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني للبحث (فرض العدم)، ويتم قبول الفرض البديل وهو :

"يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عند إعداد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

النتائج والتوصيات

١ – النتـائـج :

١/١ نتائج الدراسة النظرية :

١ – إدارة المخـاطر المبنيـة علـى أسـاس اسـتخدام المشـتقات الماليـة، كعقـود الخيـارات والعقود المستقبلية والآجلة، تتضمن تكاليف ضمنية وتتطلب خبرة عملية ومالية لتنفيذها، بينما إدارة المخاطر المبنية على أساس محاسبي كالتحفظ المحاسبي تتضمن تكلفة وخبرة أقل .

٢ – إدارة المخاطر باستخدام التحفظ المحاسبي تساعد في التخفيف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال مراقبة المستثمرين، وتقييد ممارسة إدارة الأرباح وتحفيز عقود الائتمان.

٣ – لا يشجع التحفظ المحاسبي على المبالغة في الأرباح، ويعزز من قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق ومن ثم يعزز من مصداقية التقارير المالية للمنشأة .

٤ – التحفظ المحاسبي يحسن الربحية من خلال تعزيز مراقبة الاستثمارات والتخفيف من نقص رؤوس الأموال خلال فترات الأزمات المالية، وبالتالي يخفف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

٥ – على الرغم من وجود اتفاق كبير بين المحاسبين على التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على تعريف للتحفظ المحاسبي .

٦ – يوجد نوعان من التحفظ المحاسبي هما : التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط .

٧ – يعتمد التحفظ المحاسبي على حدوث وقائع معينة غير مرغوب فيها في المستقبل، بينما التحفظ المحاسبي غير المشروط يرجع إلى رغبة وقدرة حق الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة .

٨ – أحد الجوانب الأكثر جدلاً في البحوث المحاسبية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي هو تعدد المقاييس المستخدمة لقياسه من ناحية، والافتقار إلى الاتساق بين هذه المقاييس من ناحية أخرى .

٩ – تستحوذ مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية على معظم اهتمامات المستثمرين أكثر من مخاطر هبوط الأرباح .

٢/١ نتائج الدراسة التطبيقية :

١ – تستخدم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد تقاريرها المالية .

٢ – توجد مستويات متباينة للتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مستوى القطاعات التي تنتمى إليها هذه الشركات .

٣ – يوجد مستوى عالي ومعنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات الممثلة في عينة البحث .

٤ – يوجد مستوى عالي وغير معنوي من التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات الممثلة في عينة البحث .

٥ – يوجد مستوى عالي وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الأغذية والمشروبات الممثلة في عينة البحث .

٦ – يوجد مستوى عالي ومعنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع العقارات الممثلة في عينة البحث .

٧ – يوجد مستوى منخفض وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع الكيماويات الممثلة في عينة البحث .

٨ – يوجد مستوى عالي وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع التشييد ومواد البناء الممثلة في عينة البحث .

٩ – يوجد مستوى منخفض وغير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية للشركات التابعة لقطاع السياحة والترفيه الممثلة في عينة البحث .

١٠ – يوجد تأثير معنوي عكسي للتحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية .

١١ – يوجد تأثير معنوي عكسي للنقدية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، أي أن احتفاظ الشركات الممثلة لعينة الدراسة بالنقدية يؤدى إلى تخفيض هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٢ – يوجد تأثير معنوي عكسي للاستثمارات طويلة الأجل على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٣ – يوجد تأثير معنوي عكسي لربحية الشركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٤ – يوجد تأثير معنوي عكسي للعقارات والممتلكات والآلات على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٥ – لا يوجد تأثير معنوي لدرجة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٦ – لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

١٧ – يوجد تأثير إيجابي للمخاطر المرتبطة بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية .

٢ – التوصيات :

١/٢ قيام هيئة الرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن مستوى استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وذلك لزيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية .

٢/٢ تشجيع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي تعانى من مخاطر هبوط في تدفقات النقدية التشغيلية على ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي مع مراعاة جودة البيانات المالية .

٣/٢ استخدام بدائل قياس أخرى لمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الدراسات المستقبلية مثل مقياس هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بأقل من مستواها المتوقع وذلك لتحسين كفاءة النتائج .

هوامش البحث ومراجعة

1 – M. Woods and K. Dowd, "Financial Risk Management for Management Accountants", The Society of Management Accountants of Canada, The American Institute of Certified Public Accountants and the Chartered Institute of Management Accountants, 2008.

2 – K. Lines et al., "What Drives Corporate Liquidity? An International Survey of Cash Holdings and Lines of Credit", Journal of Financial Economics, 98 (1), 2010, pp: 160 -176.

3 – D. Disatnik et al., " Cash Flow Hedging and Liquidity Choices", Working Paper, University of Michigan, 2012.

4 – M. Pincus and S. Rajgopal, " The Interaction between Accrual Management and Hedging: Evidence from Oil and Gas Firms", The Accounting Review, Vol. 77 (1), 2002, pp: 127 – 160.

5 – R. Ball et al., "The Debt–Contracting Value of Accounting Information and Loan Syndicate Structure", Journal of Accounting Research, Vol. 46 (2), 2008, pp: 247 – 287.

6 – J. R. Francis and X. Martin, "Acquisition Profitability and Timely Loss Recognition", Journal of Accounting and Economics, Vol. 49, 2010, pp: 161 – 178.

7 – K. W. Hui et al., "Corporate Suppliers and Customers and Accounting Conservatism", Journal of Accounting and Economics, Vol. 53 (1-2), 2012, pp: 115 – 135.

8 – G. C. Biddle et al., " Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk", Working Paper, University of Hong Kong.

9 – L. Luo and R. Watts, "Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis", Working Paper, MIT, 2011.

10 – F. Giglor et al., " Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts", Journal of Accounting Research, Vol. 47 (3), 2009, pp: 767 – 797.

11 – P. Gao and P. J. Liang, "Informational Feedback Effect, Adverse Selection, and the Optimal Disclosure Policy, Working Paper, University of Chicago, 2011.

12 – S. Kwon et al., "The effect of Differential Accounting Conservatism on the Over–Valuation of High–Tech Firms Relative to Low–Tech Firms", Review of Quantitative Finance and Accounting, Vol. (27), 2006, pp: 143 – 173.

13 – P. Shroff et al., "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timelines of Earnings: A event -Based Approach", Working Paper.

14 – A. M. Hamadan et al., " Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statement", International Business Research, Vol. (4), 2011, pp: 18 – 29.

15 – R. Watts & L. Zuo, " Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis", 2011, MIT Electronic Copy Available at : http://ssrn-com / abstract=1952722.

16 – G. C. Biddle et al., "The Risk Management Role of Accounting Conservatism for operating Cash Flow", 2013, Available at SSRN: http:// ssrn:com/abstract= 1695629.

17 – A. Razmeh et al., "Investigate the Relationship Between Accounting Conservatism, Firm Size, and Cash Flow, the Risk of Bankruptcy, the Companies Listed in Tehran Stock Exchange, Indian J. Sci – Res, Vol. 7 (1), 2014, pp: 539 – 545.

18 – P. Brockman et al., " CEO Compensation Risk and Timely Loss Recognition", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. (42), (1-2), 2015, pp: 204 – 236.

19 – S. M. Maswada, " The Effect of Accounting Conservatism on Fiancial Performance Indicators in Jordanian Insurance Companies", Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 21 (1), 2016, pp: 1-16.

20 – J. Cho and W. W Choi, "Accounting Conservatism and Firms' Investment Decisions", The Journal of Applied Business Research, Vol. 32 (4), 2016, pp: 1223 – 1216.

21 – J. Bertoment et al., "Optimal Conservatism with Earnings Manipulation", Contemporary Accounting Research, Vol. 34 (1), 2017, pp: 252 – 284.

22 – S. Basu, " The Conservatism Principle and the Asymmetric Timelines of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. (34), 1997, pp: 3 – 37.

23 – W. H. Beaver and S. G. Ryan, "Unconditional and Conditional Conservatism: Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, Vol. (10), 2005, pp: 269 – 309.

24 – D. Givoly and C. Hayn, " The Changing Time – Series Properties of Earnings, Cash Flow and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservatism?", Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), 2000, pp: 287 – 320 .

٢٥ ــ للتعرف على المزيد من طبيعة النوعين من التحفظ راجع ما يلى :

- J. Hansen et al., "Accounting Conservatism: A life Cycle Perspective", Advances in Accounting, Vol. (40), 2018, pp: 76 – 88.

- R. Neag and E. Masca, " Identifying Accounting Conservatism : A literature Review", Procedia Economics and Finance, Vol. (32), 2015, pp: 1114 – 1121 .

- W. H. Beaver and S. B. Ryan, op. cit., pp: 269 – 309.

26 – S. Basu, op. cit.,.

27 – M. Khan and R. L. Watts, " Estimation and Empirical Properties of a Firm – Year Measure of Accounting Conservatism", Journal of Accounting and Economics, Vol. 48 (2-3), 2009, pp: 132 – 150.

28 – G. C. Biddle et al., op. cit.,.

29 – Givoly & Hayn, op. cit.,.

30 – J. D. Francis et al., "Voluntary Disclosure Earnings Quality, and Cost of Capital", Journal of Accounting Research, Vol. 46 (1), 2008, pp: 54 - 99.

31 – Givoly & Hayn, op. cit.,.

32 – G. A. Felthan and J. A. Ohlson, " Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", Contemporary Accounting Research, Vol. 11 (2), 1995, pp: 689 – 731.

33 – Beaver & Ryan, op. cit.,.

34 – Givoly & Hayn, op. cit.,.

35 – J. Zhang, "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers", Journal of Accounting and Economics, Vol. 45 (1). 2008, pp: 27 – 54.

36 – R. Barker, " Conservatism Prudence and The IASB's Conceptual Framework", Accounting and Business Research, Vol. 45 (4), 2015, pp: 514 – 538.

37 – A. Mora and M. Walker, " The Implication of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", Accounting and Business Research, 2015, Available online at: http: //dx, doi, org/110, 1080/00014788. 2015, 1048770.

٣٨ – الدكتور/ شريف على خميس إبراهيم كعموش، "أثر تبنى المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي – دراسة تطبيقية على

الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي"، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة بتجارة عين شمس، العدد (٣)، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٦٣٧.

39 – IABS, IFRS, Conceptual Framework Feedback Statement, March 2018.

40 – UN / ISDR, United Nations International Strategy for Disaster Reduction (UN/ISDR). UN Office for DRR, 15, January 2009.

٤١ – بمفروز بن على، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، جامعة ورقة بالجزائر، العدد (٧)، ٢٠١٠، ص ٣٣١.

42 – H. K. Baker & G. Filbeck, "Investment Risk Management: Financial Markets and Investments", Oxford University Press, 2015, pp: 1-4.

43 – L. Koonce et al., " How Do Investors Judge the Risk of Derivative and Non- Derivative Financial Items?", The Accounting Review, Vol. 80 (1), 2005a, pp: 221 – 241.

44 –H. Louis et al., "Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism", Contemporaneous Accounting Research, 2012, pp: 221 – 264.

45 – G. C. Biddle et al., op. cit.,

46 – E. F. Fama and K. R. French, " Industry Costs of Equity", Journal of Financial Economics, Vol. 43 (2), 1997, pp: 153 – 192.

47 – P. Dechow et al., "The Relation Between Earnings and Cash Flows", Journal of Accounting and Economics, Vol. 25 (2), 1998, pp: 133 – 168.

48 – U. Sekaran and R. Bougie, "Research Method for Business: A Skill Building Approach", John Wiley & Sons, 2013, Six Edition.